النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⵜ ⴰⵜⴰⵎⵓⵔⴰⵜⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

العدد: 526

من 19 إلى 25 أكتوبر 2023

الثمن: 4 دراهم

عبد المومن شباري

فقيد النهج الديمقراطي

جريدة أسبوعية تصدر كل خميس

< المدير المسؤول : جمال براجع

< مدير النشر: الحسين بوسحابي

< رئيس التحرير: التيتي الحبيب

النظام الأساسي للتعليم الوجه الآخر لتوصيات المؤسسات المالية الإمبريالية

ضيف العدد: **عبدالله غميمط**

شكلت معارك قطاع التعليم في جوهرها محركا أساسيا للصراع الطبقي عبر مراحل تاريخية متعددة من تاريخ النضال السياسي والنقابي ببلدنا.

حزب النهج الديمقراطي العمالي يتضامن مع نضالات الشغيلة التعليمية 2

الشبيبة المغربية ركيزة أساسية للنضال ضد نظام الاستبداد 6

الجيش والصراع الطبقي في أفريقيا 9

الأساس الإجتماعي لقضية المرأة 12

كلمة العدد

في طبيعة الفاشية الصهيونية والإمبريالية الأمريكية

الإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والصهيونية هما ألد أعداء الشعب الفلسطيني.

أكد دعم الإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية السياسي والعسكري والاعلامي اللا محدود للكيان الصهيوني في مواجهة " طوفان الأقصى" حقائق لا بد من تسطيرها:

– إن هذه الإمبريالية وعملائها الصهاينة هم العدو اللدود لنضال الشعب الفلسطيني من أجل تحرره وتقرير مصيره ولنضال شعوب العالم العربي والمغاربي من أجل تحررها وسيادتها ونموها وأن كلام البعض على أن روسيا والصين هما أيضا أعداء لشعوب منطقتنا تجني في حقهما وخطأ استراتيجي لا يغتفر.

– إن هذه الإمبريالية وعملائها الصهاينة لا يترددون في اللجوء إلى الإبادة الجماعية– كما يفعلون الآن في غزة– خدمة لمصالحهم، على غرار الإبادة الشبه تامة للهنود الحمر في أمريكا من طرف المستوطنين الأنكلوسكسونيين والجرائم والإبادات التي اقترفتها الدول الاستعمارية الأوروبية لإحتلال الدول في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينة وخلال حروب التحرر الوطني للمستعمرات لعل أخطرها ما ارتكبه الجيش والمعمرين الفرنسيين في حق الشعب الجزائري (مليوني شهيد) والجرائم البشعة وضد الإنسانية التي اقترفتها المجموعات الصهيونية الارهابية المسلحة (الهاكانا واركون وغيرهما) ضد الفلسطينين العزل والتي يمارسها باستمرار الكيان الصهيوني الفاشي والعنصري والمجرم منذ تأسيسه.

– كشف "طوفان الأقصى"، بشكل لم يسبق له مثيل، الطبيعة الفاشية العميقة للامبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وللكيان الصهيوني اللذان لا يترددان في إغراق غزة في بحر من الدم وفضح زيف إدعاءاتهما "الديمقراطية" واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة حيث تقمع المسيرات المساندة للشعب الفلسطيني والمنددة بالعدوان الصهيوني على غزة وأن لا خيار لمواجهة هذه الفاشية والتوحش سوى المقاومة، وعلى رأسها الكفاح المسلح.

– تعرت طبيعة الآلة الإعلامية الغربية كآلة تلجؤ، بشكل ممنهج، إلى الكذب أو التلاعب بالحقائق وتستعمل أسلوب القائد النازي كوبلس الذي يتمثل في ختلاق وتكرار التأكيد على الأكاذيب، باستمرار ومن كل وسائل الإعلام، حتى تنغرس في أدمغة الناس وتصبح حقيقة.

والأمثلة كثيرة، نذكر أبشعها: اتهام الرئيس الروماني تشاوسسكو، ظلما وعدوانا، بارتكاب مجزرة للإطاحة به وإعدامه وزوجته واتهام صدام حسين بامتلاك أسلحة الدمار الشامل لتبرير الحرب الغاشمة ضد الشعب العراقي والأكاذيب المتكررة لزيلنسكي حول جرائم حرب اقترفها الجيش الروسي ومؤخرا اتهام المقاومة الفلسطينية بذبح الأطفال والرضع الإسرائيليين. وغالبا ما تتعلق هذه الأكاذيب بأفعال مشينة ووحشية لإثارة السخط والحقد ومنع كل تعامل نقدي وموضوعي معها. ومن أخطر الأساليب التي تلجؤ لها هذه الدعاية عزل الأحداث عن سياقها: هكذا فإن الحرب في أوكرانيا سببها جنون وعدوانية بوتين وليست نتيجة تهديد أمن روسيا من خلال عزم أوكرانيا، بإيعاز من الإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، الالتحاق بمنظمة حلف شمال الأطلسي والمزيد من تطويق روسيا للاجهاز عليها وأيضا بسبب التقتيل الذي تعرض له، طيلة ثماني سنوات، سكان الدونباس الروس من طرف الجيش الأوكراني والتنظيمات النازية الجديدة. كما أن المقاومة المسلحة الفلسطينية هي "عمل إرهابي"، بينما الفضاعات التي يرتكبها الكيان الصهيوني هي مجرد "دفاع عن النفس" بالنسبة للامبريالية والصهيونية، وأصبح كل من يعادي الصهيونية معاد لليهود. وهذا الإعلام الغربي، رغم تشدقه بحرية التعبير والتعددية، فهو، في القضايا الأساسية، إعلام الرأي الواحد. فتعامله مع الحرب في أوكرانيا خير دليل على ذلك حيث يتم تهميش، بل حرمان وشيطنة وحتى تجريم، الرأي المخالف، ولو نسبيا، للسردية الرسمية. كما يتم التعامل بنفس الشكل مع القضية الفلسطينية حيث وصلت صلافة ووقاحة الحكومة الفرنسية حد منع وتجريم(خمسة إلى سبعة سنوات سجنا) كل من يعبر عن مساندته للمقاومة الفلسطينية وإدانته للجرائم الصهيونية.

هكذا، فإن " طوفان الأقصى" أوضح، من جديد، من هم الأعداء الشرسون للشعب الفلسطيني (الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني) وعرى طبيعتهم الفاشية والإجرامية وطبيعة آلتهم الدعائية المبنية على الكذب والتلاعب بالحقائق ولجوئهم إلى الارهاب الفكري، بل حتى القمع، للرأي المخالف. إن هذهالعدوانية الجنونية وهذا التغول الأهوج وهذه الغطرسة المفرطة للامبريالية وعميلتها الصهيونية سينمي، رغم كل أكاذيب وحيل دعايتيهما، وعي الشعوب بطبيعتهما كقوى تعادي الشعوب وتنشر الحروب والدمار في العالم.

السحب: Anté Prima

annahjad@gmail. com

www. annahjaddimocrati. org

عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير -عمارة 12، الشقة رقم 3 -حي أكدال - الرباط - فاكس: 0537682740 - ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

حزب النهج الديمقراطي العمالي يتضامن مع نضالات الشغيلة التعليمية ويعبر عن رفضه للمرسوم الخاص بالنظام الأساسي

يتابع المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي ويتفهم الغضب العارم الذي يجتاح قطاع التعليم نتيجة السياسات اللاشعبية والتبعية المستهترة بالحق في التعليم وبحقوق الشغيلة التعليمية والتي دأب النظام على اتباعها دون اكتراث لنتائجها الكارثية على التلاميذ وعلى نساء ورجال التعليم وعلى مستقبل شعبنا .

إن المكتب السياسي قد سبق له أن عبر على أن اتفاق 14 يناير 2023 بين وزير التربية الوطنية وأربع نقابات تعليمية لا يستجيب للحد الأدنى من المطالب الأساسية لشغيلة التعليم؛ وجاء المرسوم المخزني للنظام الأساسي اليوم تأكيدا لعدم اكتراث الدولة المخزنية بمصالح ومطالب الشغيلة التعليمية.

فرغم سنوات الحوار حول النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية، والذي انطلق منذ سنة 2014، فإن الدولة المخزنية قد قررت الضرب عرض الحائط بخلاصات هذه الحوارات وعدم الاكتراث لنضالات واحتجاجات الشغيلة التعليمية المتواترة المطالبة بحقوقها واختارت تمرير مشروعها لمرسوم النظام الأساسي دون أن تتيح الفرصة للشغيلة التعليمية أو للنقابات أو للجمعيات المهنية في القطاع للتعبير عن رأيها فيه.

إن هذا المرسوم المخزني للنظام الأساسي يأتي في ظل سياق دولي يتسم باتجاه الرأسمالية المتوحشة نحو خوصصة التعليم وتسليع التربية والتخلي التدريجي عن الوظيفة العمومية بإدخال الهشاشة إليها، وسياق محلي يتسم باتجاه الدولة المخزنية نحو جهوية موسعة متحكم فيها وسن قوانين للتفويت التدريجي للخدمات الاجتماعية العمومية إلى الجهات، والدفع باللاتمركز الإداري. إن الدولة المخزنية لا تخفي رغبتها في رفع يدها عن الخدمات الاجتماعية العمومية ومنها التعليم والصحة وتوزيع الماء والكهرباء؛ مما يعني تعميق تفكيك الوظيفة العمومية والقطاع العمومي عامة.

وانطلاقا مما سبق يعلن المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي ما يلي:

– يحيي الشغيلة التعليمية بمناسبة اليوم العالمي للمدرس ويعبر عن اعتزازه بالتضحيات التي تقدمها لتعليم وتربية بنات وأبناء الشعب المغربي رغم كل الظروف غير المساعدة؛

– يعلن تضامنه مع نضالات الشغيلة التعليمية بمختلف فئاتها ويطالب بالاستجابة لملفاتها المطلبية دون تماطل وتسويف؛

– يندد بالقمع الذي تعرضت له مسيرة الشغيلة التعليمية بالرباط يوم 5 أكتوبر 2023 احتجاجا على المرسوم المخزني للنظام الأساسي وتخليدا لليوم العالمي للمدرس؛

– يستنكر كل أشكال الانتقام والتضييق والحصار والمحاكمات التي تسلطها الدولة المخزنية على نساء ورجال التعليم، ويعبر عن إدانته لكل المناورات وكل الممارسات التي لا تحترم كرامة نساء ورجال التعليم؛

– يجدد رفضه لاتفاق 14 يناير 2023 لكونه لا يستجيب لمطالب الشغيلة التعليمية ويرسم الهشاشة داخل قطاع التعليم؛

– يعبر عن رفضه للنصوص القانونية التي تم إصدارها مؤخرا والتي وفرت الشروط لتمرير المرسوم المخزني رقم 2.23.819 لضرب حقوق ومكتسبات الشغيلة التعليمية؛

– يعبر عن رفضه ل"مرسوم رقم 2.23.819 بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي قطاع التعليم"، ورفضه لطرح أي مشروع نظام أساسي دون أن يكون مرفقا بالنصوص القانونية التي ينص عليها؛ ويؤكد أن هذا المرسوم يرسّم الهشاشة في قطاع التعليم ولا يستجيب لمطالب الشغيلة التعليمية بمختلف فئاتها، ولا يستجيب لمطلب الإدماج للأساتذة والأطر الذين فرض عليهم التعاقد في الوظيفة العمومية كما يطالبون بذلك؛ ويقصي مربيات ومربي التعليم الأولي منه؛

– يؤكد على أن أي نظام أساسي يبقي الأساتذة والأطر الذين فرض عليهم التعاقد تابعين للأكاديميات الجهوية سيعمق الأزمة داخل القطاع ولن يحقق مبدأ المساواة؛

– يؤكد على المسؤولية السياسية للنظام المخزني ومؤسساته فيما يعيشه قطاع التعليم من تفكيك وتدمير مقوماته على مستوى المناهج والبرامج والتوظيف والتكوين والأجور والتقييم والترقية استجابة لخيار وتوصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ا لتقشفية ؛

إن المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي يؤكد على ضرورة الاستجابة لمطالب الشغيلة التعليمية ومنها :

* الزيادة في الأجور بما يتناسب مع الارتفاعات المهولة في الأسعار؛

* وضع نظام تعويضات عادل ومنصف لكل فئات الشغيلة التعليمية؛

* وضع نظام أساسي عادل ومنصف لموظفي وزارة التربية الوطنية، في إطار الوظيفة العمومية، يحترم المرجعية الدولية لحقوق الانسان ذات الصلة ويحقق الإدماج الكامل للأساتذة والأطر الذين فرض عليهم التعاقد ويستجيب لمطالب كل الفئات التعليمية؛ ويدمج مربيات ومربيي التعليم الأولي في النظام الأساسي، مع إرفاقه بالنصوص القانونية الضرورية لتنزيله؛

* التراجع عن كل القوانين التي تستهدف إدخال الهشاشة لقطاع التعليم وتشجع على تفكيك وخوصصة التعليم العمومي.

إن شراسة هذا الهجوم المخزني على حقوق نساء ورجال التعليم يفرض تكثيف وتوحيد نضالات الشغيلة التعليمية لإيقاف مناورات الدولة المخزنية وتغيير موازين القوى دفاعا عن الحق في التعليم ومن أجل نظام أساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية يستجيب لمطالب الشغيلة التعليمية بكل فئاتها ويحفظ كرامة نساء ورجال التعليم.

المكتب السياسي: الرباط 12 أكتوبر 2023

نداء إلى الجماهير الشعبية

قام العدو الصهيوني مساء يوم الثلاثاء 17 أكتوبر 2023 بارتكاب مجزرة وحشية بقصفه لمستشفى المعمداني بقطاع غزة، ذهب ضحيتها لحد الآن أكثر من 500 شهيد، منهم عدد كبير من الأطفال،

بالإضافةإلى مئات مازالوا تحت الأنقاض، ومئات من المصابين والجرحى.يجري هذا في ظل الدعم المطلق للدول الامبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وتواطئ وصمت المنتظم الدولي والأنظمة العربية الرجعية العميلة.

إننا في المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي إذ نندد بشدة بهذه المجزرة الصهيونية وبحرب الإبادة التي يشنها العدو الصهيوني العنصري الفاشي، فإننا نتوجه إلى جماهير شعبنا المناضل من عمال وفلاحين وكادحين وموظفين وطلبة وتلاميذ ومعطلين وغيرهم إلى النزول إلى الشوارع والساحات في مختلف المدن والمناطق للتنديد بهذه الجريمة النكراء وللتعبير عن التضامن مع الشعب الفلسطيني والمطالبة بإلغاء اتفاقية التطبيع الخيانية مع الكيان الصهيوني فورا، وإغلاق ما يسمى بquot;مكتب الاتصال الإسرائيليquot; بالرباط وطرد رئيسه.

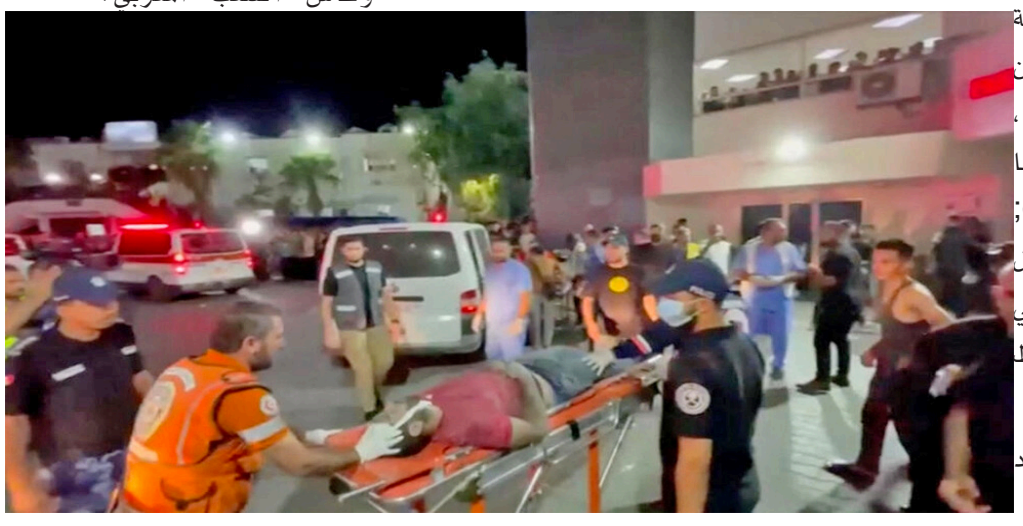

المجد والخلود للشهداء. والخزي والعار للخونة والمطبعين.

وعاشت المقاومة الفلسطينية الموحدة.

وعاش الشعب المغربي.

لا بديل عن المقاومة الشعبية

الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع تدين جرائم الكيان الصهيوني وتدعو إلى الاحتجاج وتطالب بغلق مكتب الإتصال وطرد ممثل الكيان الصهيوني من بلادنا

عبرت الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع عن إدانتها للجرائم التي يرتكبها الكيان الصهيوني في حق الشعب الفلسطيني. وجاء في بيان سكرتارية الجبهة:

هاهو ذا الكيان الصهيوني يؤكد للعالم أجمع أنه كيان نازي لا يعير للإنسانية ولقيمها وقوانينها أية قيمة. فبعد أن ظل لمدة عشرة أيام متواصلة يقصف بالسلاح الفتاك البيوت والمدارس والعمارات مستهدفا الأطفال بالخصوص، ها هو اليوم يرتكب ما لا يمكن تصوره من جرائم بقصفه لمستشفى المعمداني بمدينة غزة الغاص بالمرضى والمعطوبين والطواقم الطبية، ويدكّه دكا فوق رؤوس الجميع مخلفا أكثر من 1500 شهيد ... ولم يكن الكيان ليرتكب هذه المجزرة الرهيبة لولا الدعم اللامحدود الذي يلقاه من الإمبريالية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الاستعمارية، ولولا الصمت والمحاباة والإفلات من العقاب التي يحظى بها من المنتظم الدولي عامة ومن منظمة الأمم المتحدة وهيآتها ومجلس الأمن خاصة، ولولا الدعم الذي تقدمه له دول المنطقة العربية والمغاربية والإسلامية المطبعة.

إن الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، وهي تعتصر ألما وغضبا، تعلن للشعب المغربي ما يلي:

– تدين بأشد العبارات هذا العدوان الهمجي والوحشي للكيان الصهيوني النازي.

– تدين الدعم اللامشروط للدول الإمبريالية للصهاينة وتعتبرهم مجرمين مشاركين في هذا العدوان الغاشم والهمجي.

– تدين استمرار النظام المغربي في تطبيع علاقاته مع الكيان المجرم وتطالب بغلق مكتب الاتصال الصهيوني فورا وطرد المجرم كوفرين وكل الصهاينة من بلادنا حالا.

– تدعو الجماهير الشعبية ببلادنا إلى التعبير عن غضبها والمشاركة في كل الأشكال الاحتجاجية المقبلة، وخصوصا منها:

* وقفات احتجاجية هذه الليلة في مختلف المدن
* وقفة احتجاجية أمام قنصلية الولايات المتحدة الأمريكية بالدار البيضاء غدا الأربعاء 18 أكتوبر
* وقفة احتجاجية أمام ممثلية الأمم المتحدة بالرباط يوم الخميس 19 أكتوبر
* يوم وطني احتجاجي في كل الجهات والمناطق يوم الجمعة 20 أكتوبر
* الاستمرار في الاحتجاج المتواصل حتى إيقاف العدوان وطرد الصهاينة من بلادنا وغلق مكتب الاتصال

السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع
الرباط في 17 أكتوبر 2023

طنجة

مصائب حوادث السير-شغل تواصل حصد المزيد من الضحايا في صفوف العاملات والعمال

يوم الاثنين 09 أكتوبر 2023، وفي الصباح الباكر، فارق الحياة شخصان، وأصيب 6 آخرون، على الأقل، إصابات خطيرة، إثر حادثة سير-شغل مروِّعة، جراء اصطدام عنيف بين عربة نفعية وناقلة عمال، وعلى متنها عدد من العمال، في طريقهم إلى العمل، وذلك بمدار تريال أطلس بحي البرانص، وسط مدينة طنجة.

الهالكان لفظا أنفاسهما الأخيرة بعد وقت قصير من وقوع الحادثة متأثران بإصاباتهما البليغة.

"فيما وصفت مصادر طبية حالة بعض الجرحى الذين وفدوا على قسم المستعجلات بأنها خطيرة، مشيرة إلى أنهم يتلقوا الاسعافات والعلاجات الضرورية".

لتبقى إلى الآن هذه الحصيلة مؤقتة، وتفاصيل الحادثة المروِّعة هاته، وحالات ضحاياها أولية وغير تامة أيضا.

كما تسببت هذه الحادثة، الناجمة عن "السياقة بسرعة مفرطة"، حسب الجرائد التي تناقلت الخبر، في أضرار بليغة على مستوى العربتين المتصادمتين.

وكملاحظات أولية، لم تتم الإشارة إلى الهالكين هل هما من العمال أم من ركاب السيارة النفعية، والشيء نفسه بالنسبة للضحايا الذين تم نقلهم إلى المستشفى.

كما لا معطيات عن عدد العاملات والعمال على متن الحافلة، لمعرفة هل هناك تكديس للعاملات والعمال أم لا، ولا عن حجم الحافلة (صغيرة أم كبيرة)، ولا عن حالتها، أهي في حالة جيدة أم متهالكة ومهترئة..

أحر التعازي وأصدق المواساة لأسرتي الفقيدين وذويهما، ومتمنياتنا بالشفاء العاجل للضحايا المصابين في هذه الحادثة المفجعة، وباسترجاع كامل عافيتهم

عن مرصد حوادث الشغل

تصويب واعتذار:

ورد خطأ في الحوار مع ضيف العدد الماضي 525، الرفيق الحو في الصفحة 16، ان النقابة التي تنسق مع الجامعة الوطنية للماء الصالح للشرب هي النقابة الوطنية لمستخدمي الماء التابعة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

إيملشيل

المعطلون حاملو الشهادات يصعدون احتجاجهم

سطرت تنسيقية المعطلين حاملي الشهادات بدائرة ايملشيل برنامجا احتجاجيا تصعيديا للمطالبة بالحق في الشغل. وجاء في بيان صادر عن تنسيقيتهم إثر جمع عام لمناضليها ما يلي:

في جو نضالي متميز، سيمته الأساسية النقاش الجاد والمسؤول عقد مناضلي التنسيقية جمعهم العام "بأوتربات المركز" رغم تضييق وحصار "السلطات المحلية" وذلك بتهديد أصحاب المقاهي كخطوة تهدف لثني المعطلين عن عقد الجمع العام واستمرارا في التضييق على الحريات العامة بدائرة إملشيل بشكل عام، ومع استمرار سياسة التجاهل الملفنا من طرف القائمين على سياسة التشغيل بعمالة إقليم ميدلت، ومن أجل الدفاع عن حقنا العادل في الشغل وتفاعل جميع المعطلين تم تسطير برنامج نضالي آخر كاستمرارية لحلقات الأشكال النضالية السابقة بأشكال أكثر تصعيدا هذا البرنامج جاء كالتالي :

– يوم الأربعاء 18 أكتوبر وقفة إحتجاجية أمام مقر جمعية أخيام "بقصر أكدال" على الساعة الحادية عشر صباحا .

– يوم الخميس 19 أكتوبر شكل نضالي بالسوق الأسبوعي بجماعة بوزمو .

– يوم الجمعة 20 أكتوبر وقفة احتجاجية بالسوق الأسبوعي بإملشيل.

– يوم السبت شكل نضالي بإملشيل المركز.

– يوم الأحد 21 أكتوبر شكل نضالي بالسوق الأسبوعي بجماعة أوتربات.

ويبقى هذا البرنامج مفتوح على كافة الأشكال التصعيدية في حالة قوبل بالآذان الصماء ويبقى الالتزام النضالي من لدن جميع المعطلين هو الخيار المطروح أمامنا من أجل تحصين حقنا في شغل قار بما يتناسب والشواهد المحصل عليها.

ومنه دعوة إلى كل المناضلين والغيورين وكل المنابر الإعلامية وكل الشرفاء الحضور للإسهام في إنجاح هذا البرنامج النضالي

في الأخير نحمل المسؤولية للجهات المسؤولة على الشأن المحلي بدائرة إملشيل وعمالة إقليم ميدلت كامل المسؤولية في ما ستؤول إليه الأوضاع بالمنطقة في المستقبل.

قراءة في مقال جلبير الأشقر ومواقف الأممية الرابعة من المقاومة الفلسطينية

سعيد أمناي

يطرح مقال جلبير الأشقر الأخير حول معركة المقاومة الفلسطينية العديد من الإشكاليات والمواقف التي يجب نقاشها ليس فقط لكونها تؤطر المواقف السياسية لتيار الأممية الرابعة, الذي يضم جزءا من الحركات التروتسكية في العالم والتي يشكل تيار المناضلة امتدادا لها في المغرب, بل لكونها أيضا تتطلب موقفا واضحا بخصوص المقاومة وتكتيكاتها وقد تدفع بالحركة التقدمية في اتجاهات قد تكون متناقضة هنا وهناك لكنها تضعها في صف واحد مع الامبريالية الامريكية بمبررات تقدمية في ظاهرها وهو ما سأناقشه بتفصيل آكثر في "التعليقات" آدناه.

1. يعتبر المقال عن حق أن الضربة التي لقنتها المقاومة لدولة الاحتلال حدثا عظيما, لكنه يفرغ كل هذا الانتصار التاريخي من معناه عندما يختزله في ضربة نفذتها حماس نتيجة اليأس ودون وجود أية استراتيجية حقيقية ضد الاحتلال. بل ويعمل جلبير الأشقر على تبخيس هذا الانتصار عندما يربط أسبابه بدافع "ديني سحري" أصولي سينعكس سلبا على القضية الفلسطينية في نظره وسيجلب وبالا شديدا على الشعب الفلسطيني.

2. يربط المقال الضربة البطولية للمقاومة بقرار معزول اتخذته ونفذته حماس بشكل فردي, وهو ما أعتبره خطأ جسيما في تحليل تطورات المقاومة الفلسطينية في غزة. أولا لأن البيانات والمواقف التي أصدرتها الفصائل الفلسطينية اليسارية والإسلامية تصرح بعكس ذلك. وثانيا لأن المعطيات الميدانية ومن ضمنها التسجيلات المصورة التي بثتها الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية توضح بالملموس وجود تنسيق قبل وآثناء المعركة وبعدها. وثالثا لأن هذا العمل البطولي المشترك سطر بدماء مختلف قوى المقاومة الفلسطينية التي زفت شهداءها المنتمين لمختلف المنظمات.

3. ربط المقال, منذ عنوانه, المعركة بحماس وهو ما أعتبره تجزيئا للمقاومة وحصرا لجزء مهم من مكوناتها في الزاوية من آجل عزله وتسهيل الهجوم عليه من اليمين ومن اليسار بمختلف المبررات الشئ الذي يؤدي لتمزيق وحدة الصف الفلسطيني في قطاع غزة ويسهل اجتثاثه.

4. يعتبر المقال ان الحدث التاريخي العظيم لا يرقى لأن يكون انتصارا, لكونه سيصعد من الهجوم العدواني علي الشعب الفلسطيني في ظل موازين قوى لا يمكن مقارنتها. بل ويصل الحد بانتقادات الرفاق في الأممية الرابعة أن يعتبروا هذا العمل ذو نتيجة عكسية Contreproductif وخطأ تتحمل مسؤوليته حماس التي ستجر وبالا على الشعب الفلسطيني وكأن التقتيل المتصاعد والمخططات الاستئصالية للحكومة الصهيونية الفاشية والابادة التي تقوم بها كل يوم ليس تصعيدا, بل وكأن نهج السلمية سيمكن الشعب الفلسطيني من الإفلات من كماشة الاحتلال الإسرائيلي التي تعمل على القضاء على أي شكل من أشكال تنظم الشعب الفلسطيني وتجتث كل يوم أية إمكانية لوجوده كشعب وكدولة مستقلة ذات سيادة.

5. ومقابل ذلك, يقدم المقال نصائح للمقاومة الفلسطينية بأن تتخذا نهجا سلميا وتحركا شعبيا كأن الفلسطينيين لم يتخذوا يوما هذا النهج ولم يكونوا في طليعة الشعوب التي تقدم الدروس للعالم في أدوات المقاومة الشعبية. بل وكأن الفلسطينيين لا يعرفون أن طرح جلبير الاشقر قد يسقط في نهج استسلامي له انعكاساته المدمرة علي حركة التحرر الوطني على غرار اتفاق أوسلوا الذي طرحت خلاله منظمة التحرير, منذ ثلاثين سنة, برنامج تحرر وطني شعبي أكثر تقدما من وصفة الرفاق في تيار الأممية الرابعة اليوم.

6. من الوهم الاعتقاد بأن الإبادة التي تعمل الألة الهمجية الإسرائيلية والأمريكية على ارتكابها فعل سببته المعركة البطولية الأخيرة للمقاومة, بل هو استمرار لنهج استئصالي وقرارت متخذة منذ مدة كانت تنتظر ساعة التنفيذ, وقد تواطأت فيها إسرائيل والامبريالية الغربية الأمريكية والأوروبية مع الرجعيات العربية التي وقعت على هذه المجازر في اتفاقية ابراهام وباقي خطوات التطبيع, وهي معركة دفاع في شكل متقدم فاجأ إسرائيل والعالم. وتوضح تكتيكات المقاومة بعد العملية أنها ليست مغامرة معزولة بل معركة تدخل في إطار خطة دفاعية هدفها وقف العدوان على الشعب الفلسطيني واعلاء صوت المقاومة وتوحيد صفوفها

في غزة والضفة والداخل والشتات ووقف اتفاقيات التطبيع وتصعيد حركات التضامن مع الشعب الفلسطيني.

7. ان قذائف الدمار الشامل التي تنزل على رؤوس الفلسطينيين دون تمييز والمحارق واجتثات الأحياء ومحو أسر بأكملها من السجل المدني تبين لكل متعامى أن المستهدف هو الشعب الفلسطيني وليس حماس أو أي قوة أخرى من المقاومة. والعمل على انتقاد حماس في هذه اللحظة بالذات وعزل نضالات القوى الفلسطينية عن بعضها, يخدم أجندة المشروع الأمريكي الصهيوني ولو كان مزيفا بمبررات يسارية. ولا عجب أن نجد الرفاق في الأممية الرابعة يعزلون حماس ويميزون بينها وبين الشعب الفلسطيني في نفس اليوم الذي يصرح فيه بلينكن أنه يفرق بين حماس والشعب الفلسطيني وفي نفس الوقت الذي يتم فيه الضغط على الرئيس الفلسطيني محمود عباس من أجل قول نفس الموقف. قد تختلف المبررات لكن الموقف واحد والرفاق في الأممية الرابعة يضعون نفسهم في توافق موضوعي مع خطاب الإدارة الأمريكية.

في عز معركة الوجود أو العدم التي يخوضها الشعب الفلسطيني , من المهم طرح بعض التساؤلات التي يثيرها مقال جلبير الأشقر ورفاقه:

- لماذا ينتقد الرفاق في الأممية الرابعة حماس بمبرر الأصولية وغياب استراتيجية تقدمية أو مشروع يساري لنضالها في الوقت الذي يطبلون ويزمرون للمعارضة السورية التي كان يقودها جيش الإسلام والقاعدة وداعش وغيرهم من الحركات الأصولية؟
- لماذا يعتبر جلبير الأشقر ورفاقه تسليح المعارضة السورية السلمية من طرف دول الناتو وقطر وتركيا عملا مشروعا ومهمة ثورية في اطار حرب أهلية من الضروري خوضها بالعمل المسلح في الوقت الذي ينكرون فيه الأمر على المقاومة الفلسطينية؟
- لماذا ينتقد الرفاق العمل العسكري للمقاومة الفلسطينية بمبرر غياب موازين القوى في الوقت الذي يعتبرون زج الشعب الأوكراني في مواجهة عسكرية, غير متكافئة أيضا, مع روسيا بمثابة مقاومة مشروعة "للاستعمار" ويحثون الشعب الأوكراني على الانخراط في الميليشيات النازية التي أسسها الدمية زيلينسكي بتخطيط من البنتاغون وجلب لها المرتزقة من كل مكان, بل ويعتبرون العمل تحت قيادة الناتو مقاومة مسلحة وجب الانخراط فيها. لمادا ينكر الرفاق في الأممية الرابعة على المقاومة الفلسطينية ما يشونه على المعارضة السورية والنازيين الجدد بأكرانيا؟

ان المتابع للمواقف الدولية لجلبير الأشقر والرفاق في الأممية الرابعة يجد انهم يسقطون في تناقضات صارخة لما ينتقدون المقاومة الفلسطينية في لحظات مصيرية ويهاجمونها بمبررات قد نجدها أكثر حدة في سياقات أخرى يتخذون فيها موقفا مغايرا بشكل جذري. كما يلاحظ أن الرابط الوحيد الذي يجمع بين مواقفهم المتضاربة هاته هو كونهم دائما يصطفون مع الناتوا في نفس الخندق.

وفي الأخير, أن تكون جزءا من المقاومة الفلسطينية ومعركتها اليوم, هو شرف ومدرسة للنضال تلهم كافة الشعوب وتفرض علينا دعمها بالنضال والنقاش والدعاء. ولا يحتاج الشعب الفلسطيني لدروس في المقاومة من أحد, بل المطروح على كافة القوى المناضلة اليوم هو تصعيد التضامن الأممي وتنظيم تحركات شعبية تلف أوسع قوى الشعوب في مبادرات تضامنية وحملات نضالية من أجل إيصال صوت المقاومة ومواجهة سردية الاحتلال وتواطؤ ونفاق داعميه من القوى الامبريالية والرجعيات, والمطالبة بإيقاف التطبيع وطرد تمثيليات الاحتلال ومقاطعة الشركات الداعمة للاحتلال ومصالح القوى الامبريالية.

وفي الأخير رغم شدة التقتيل وحجم الهجوم الهمجي, الشعب الفلسطيني حتما سينتصر.

الديمقراطية البرجوازية والديمقراطية الشعبية

جمال براجع

1 – الديمقراطية البرجوازية:

الديمقراطية ليست كنظام حكم مجرد ومحايد يتموقع فوق الطبقات وخارج الصراع الطبقي كما تروج لذلك الأيديولوجية الليبرالية البرجوازية. فالمضمون السياسي للديمقراطية يتحدد انطلاقا من المصالح الطبقية للطبقة والطبقات المسيطرة في نمط انتاج معين، أي من هي الطبقات أو الطبقة المستفيدة من هذه الديمقراطية.

فالديمقراطية في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي هي ديمقراطية البرجوازية، تعبر عن مصالحها الطبقية، وهي في نفس الآن ديكتاتورية على الطبقة العاملة والطبقات المستغلة والمضطهدة بصفة عامة. ويتم التعبير عن هذه الديكتاتورية بمفهوم سياسي يخفي حقيقتها الطبقية وهو مفهوم "الديمقراطية النيابية او التمثيلية". لكن عندما نتفحص مضمون هذه الديمقراطية في الواقع نجد انها الإطار و الآلية التي من خلالها تتحكم الاحتكارات البرجوازية الرأسمالية في السلطة عبر لعبة تتناوب فيها الأحزاب البرجوازية على الحكم عبر انتخابات و موجهة متحكم فيها من طرف سلطة الاحتكارات المالية. لكن هذه الديمقراطية تتأثر، في شروط تاريخية محددة، بموازين الصراع الطبقي الدائر بين مختلف الطبقات، مما يسمح بانتزاع مكتسبات ديمقراطية وخصوصا في مجال الحريات العامة.

تمر الديمقراطية النيابية حاليا بأزمة عميقة كجزء من الأزمة العامة للرأسمالية. فقد انكشفت حقيقتها كغطاء سياسي/أيديولوجي لديكتاتورية راس المال الاحتكاري المتوحش الذي يدمر الانسان والطبيعة ويسلع كل شيء في سعيه المتواصل الى تحقيق المزيد من الأرباح. المقاطعة العارمة للانتخابات الرئاسية والتشريعية في أوروبا وتنامي النضالات العمالية والشعبية خير دليل على ذلك.

إنها أزمة تتجاوز ما هو سياسي الى ما هو أعم و اشمل كمظهر للأزمة البنيوية لنمط الإنتاج الرأسمالي ووصول علاقات الإنتاج الرأسمالية الى مستويات أصبحت تعيق تطور القوى المنتجة مما يطرح بحدة مسألة البديل الاشتراكي الذي يعطي للديمقراطية مضمونها الثوري كتجسيد للسلطة العمالية والشعبية.

2 – الديمقراطية المخزنية: ديمقراطية الواجهة.

الديمقراطية في ظل النظام المخزني الحاكم في المغرب لا تحمل من الديمقراطية سوى الاسم، ولا علاقة لها بالديمقراطية النيابية التي ظهرت في أوربا وانتقلت الى عدة مناطق من العالم في ظل التوسع الرأسمالي. فالديمقراطية المخزنية، أو ما يسمى ب"ديمقراطية الواجهة" السائدة ، نشأت وتطورت في ظل بنية طبقية وسياسية رأسمالية طفيلية متخلفة تشكلت في سياق تشكل نمط الإنتاج الرأسمالي التبعي في المغرب بعد الاستقلال الشكلي، وما رافق ذلك من عمليات تكريس لأسس وبنيات الاستبداد المخزني كركائز أساسية لضمان استمرار المصالح الرأسمالية الامبريالية وخاصة الفرنسية بالمغرب مع إضفاء شكل العصرنة والحداثة على بنيات الاستبداد هذه. لكن هذه الديمقراطية المخزنية تخفي وراءها ديكتاتورية الكتلة الطبقية السائدة المتكونة من البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار والمافيا المخزنية. وتتجسد هذه الديكتاتورية في نظام الحكم الفردي المطلق حيث تتركز جل السلط في يد المؤسسة الملكية بما فيها السلطة الدينية، ويغيب فيه الفصل بين السلط وربط المسؤولية بالمحاسبة ولو في الجانب الشكلي كما هو الأمر في الأنظمة الديمقراطية الليبرالية.

وتخفي هذه الديمقراطية الصورية وراءها الفظائع والجرائم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي ارتكبها النظام المخزني منذ الاستقلال الشكلي الى الآن في حق الشعب المغربي من اغتيالات واعتقالات سياسية وخصوصا في حق مناضلي/ات الحركة الماركسية اللينينية المغربية خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي والمجازر الجماعية في حق الجماهير المسالمة أثناء الانتفاضات الشعبية في سنوات 1958 و1984 1965 و1990، بالإضافة إلى جرائم نهب وسرقة ثروات البلاد من طرف المافيا الحاكمة وتكريس اقتصاد الريع والرشوة والاحتكار وإغراق البلاد في الديون الكريهة.

إن ما يعيشه الشعب المغربي من فقر وهشاشة وبطالة وتهميش وبؤس اجتماعي وفوارق اجتماعية ومجالية ما هو سوى نتيجة منطقية للسياسة الطبقية المنتهجة من طرف النظام المخزني كخادم أمين لمصالح الكتلة الطبقية السائدة وللرأسمال الإمبريالي.

فالديمقراطية المخزنية، إذن، ما هي سوى واجهة للاستبداد المخزني والفساد المستشري في بلادنا. لقد دخلت في ازمة عميقة وحقيقية مهما حاول النظام إخفاء ذلك. وأصبحت في عزلة و فاقدة لأية شرعية ديمقراطية وشعبية حيث يقاطع أكثر من 80./. من المغاربة الانتخابات التشريعية والمحلية الفاسدة والمزورة.

الديمقراطية الشعبية في البلدان التابعة، كالمغرب، تهدف إلى القضاء على سلطة الطبقات الرجعية المسيطرة التابعة و العميلة للرأسمالية والامبريالية وبناء سلطة الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية التي تجسد سلطة وسيادة للشعب، وتقطع مع التبعية وجميع اشكال الهيمنة الامبريالية، وتوفر كافة الإمكانيات من أجل خلق مجتمع الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة.

3 – الديمقراطية الشعبية هي البديل للديمقراطية البرجوازية:

إن تجاوز الديمقراطية البرجوازية أصبح ضرورة تاريخية لفتح الطريق امام الديمقراطية الشعبية في ظل نظام وطني ديمقراطي شعبي تكون فيه السلطة والسيادة للعمال والجماهير الشعبية. نظام وطني متحرر من الهيمنة الامبريالية ومبني على الديمقراطية الشعبية المباشرة في ابعادها الشاملة حيث الشعب يحكم نفسه بنفسه. نظام ومنفتح على الأفق الاشتراكي.

إن بناء الديمقراطية الشعبية كتجسيد لسلطة وسيادة العمال والكادحين ليست بعملية سهلة بل هي سيرورة تتداخل فيها العوامل الذاتية المرتبطة بتنظيم وتأطير الطبقة العاملة والجماهير الشعبية عبر بناء أدوات نضالها المختلفة وتحالفاتها بالعوامل الموضوعية المرتبطة بسياقات وتطورات الصراع الطبقي على الاصعدة المحلية والإقليمية والعالمية. ويبقى العامل الحاسم في هذه السيرورة هو بناء الأحزاب المستقلة للطبقة العاملة التي هي وحدها القادرة على تنظيم وتوجيه وقيادة الطبقة العاملة وحلفاءها، كهيأة أركان، في صراعها من اجل الانتقال إلى الاشتراكية في البلدان الرأسمالية المتقدمة وبناء الدول الوطنية الديمقراطية الشعبية في أفق الاشتراكية في البلدان التابعة. فالديمقراطية بهذا المعنى هي تجسيد للديمقراطية المباشرة التي يمارسها الشعب (عمال وفلاحون وكادحون...) عبر الأدوات التي يشكلها لهذا الغرض كالمجالس العمالية والمجالس الشعبية ومختلف التنظيمات المستقلة للطبقة العاملة والجماهير الشعبية التي تشكل أنوية لخوض الصراع الطبقي ضد البرجوازية على كافة الواجهات، وفي نفس الوقت أنوية للسلطة البديلة لأجهزة السلطة البروجوازية.

فالديمقراطية الشعبية في البلدان التابعة، كالمغرب، تهدف إلى القضاء على سلطة الطبقات الرجعية المسيطرة التابعة و العميلة للرأسمالية والامبريالية وبناء سلطة الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية التي تجسد سلطة وسيادة للشعب، وتقطع مع التبعية وجميع اشكال الهيمنة الامبريالية، وتوفر كافة الإمكانيات من أجل خلق مجتمع الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة.

إن حزبنا، حزب النهج الديمقراطي العمالي، وانطلاقا من مرجعيته الماركسية اللينينة، يناضل من أجل إنجاز مهام التحرر الوطني والديمقراطية والاشتراكية. لذلك فهو يشتغل على أربع سيرورات مترابطة فيما بينها:

– سيرورة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة التي نعتبرها آنية وضرورية، حيث أعلنا عن بناءه في مؤتمرنا الوطني الخامس المنعقد في صيف سنة 2022.

– سيرورة بناء التنظيمات المستقلة للجماهير.

– سيرورة بناء جبهة الطبقات الشعبية لتحشيد كافة القوى المعارضة للتخلص من النظام الحاكم والكتلة الطبقية السائدة.

– سيرورة بناء الأممية الماركسية لمواجهة الرأسمالية والامبريالية على الصعيد العالمي.

الشبيبة المغربية ركيزة أساسية للنضال ضد نظام الاستبداد

ح . لهناوي

يشكل النضال الشبابي إحدى الركائز الأساسية ضد نظام الفساد والاستبداد، بحكم ثوريته وفهمه العميق لبنيات هذا النظام وتبعيته للإمبريالية العالمية وهو ما يعيق تحرر الوطن وبالتالي الحكم على العديد من الأجيال الشبابية بالموت البطيء بسبب البطالة أو اللجوء إلى ركوب زوارق الموت للهروب من جحيم سياسات النظام، أما نخبة الشباب المتعلم، فمصيره الهجرة إلى البلدان الأوروبية والبلدان الأخرى بحثا عن بيئة توفر له بعض الحرية والعيش الكريم. فالأمل معقود على شبيبة فصائل الإتحاد الوطني لطلبة المغرب وشبيبة الجمعية الوطنية لحملة الشواهد المعطلين وشبيبة التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، ليوحدوا صفوفهم ويوجهون نضالهم الوحدوي حيث يجب لإنهاء معاناة الشعب المغربي. وتشكل وحدة النضال الشبيبي، إلى جانب وحدة النضال العمالي المهمة التاريخية، التي لا محيد عنها للتخلص من النظام المخزني، وبالتالي تحرر شعبنا وانعتاقه .

كثر الحديث، خلال العقد الأخير، وبالخصوص منذ خفوت حركة عشرين فبراير، عن عدم اهتمام الشباب بالسياسة والقضايا التي تهم مصير الشعب الذي يشكل الجزء الرئيسي منه، بالإضافة إلى رفضه لكل أساليب التنظيم وتركيزه على التعاطي السهل مع ملذات الحياة التي أفسدها النظام من خلال البرامج والمقررات المدرسية، من جهة، ومن جهة ثانية من خلال إشاعة ثقافة التفاهة والأنانية المفرطة التي تبثها، بشكل مسترسل وسائل الإعلام المدعومة من طرف الإمبريالية العالمية، هذه الثقافة التي تبخس كل قيم التضامن والتآزر وتركز على أهمية انتهاز الفرص والصراع من أجل الفوز والتميز على الغير. ويهدف النظام من خلال هذه السياسة الجهنمية إلى بث جو من الإحباط العام وتثبيت روح الاستسلام وتقبل الواقع المؤزوم داخل ألاوساط الشبابية، ويواكب هذا المخطط باللجوء إلى استعمال أساليب القمع والاعتقالات للشباب المناضل، الرافض لهذا الواقع والمطالب بحقوقه المشروعة في التعليم والتوظيف. وما كان للنظام أن يصل إلى هذا المستوى من قهر اجيال من الشباب، لولا تواطؤ جل التنظيمات السياسية والنقابية والجمعوية التي تعتبر الشباب فئة لا تزال في حاجة إلى المزيد من النضج لتنخرط في تنظيماتهم، والحال أن الغالبية العظمي من هذه التنظيمات تعرف، بشكل عام تسيير بيروقراطي يطغى عليه منطق الولاءات والزبونية والمحسوبية، وهذه الأساليب مرفوضة من طرف الشباب المتعلم. هذا المشهد العام لهذه التنظيمات، يتقاطع مع سياسات النظام، المستمدة من توجيهات الدوائر المالية الامبريالية.

إن مبادرة توحيد نضالات هذه الواجهات الشبيبية الثلاث، مطلوبة وبملحاحية كبيرة، هذه الوحدة ستبرهن، على أن الشابات والشباب هم آمل ومستقبل الوطن، فهذه الفئة الهامة تشكل الشرارة التي ستنير الطريق نحو تحرر شعبنا من الاستبداد والتبعية للامبريالية والصهيونية والرجعية، وستساهم في بناء أسس نظام ديمقراطي من الشعب وإلى الشعب، نظام يتسع لكافة بناته وأبنائه ليتمتعوا بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. فالمغرب يتوفر على ثروات هامة، ثروات فلاحية وبحرية ومعدنية، من شأنها أن يعيش كافة المغربيات والمغاربة في مستوى حياة كريمة تليق بهم كشعب له من الكفاءات الشبابية ما يكفي ليرتقي إلى مستوى الشعوب الراقية، لولا استحواذ المافيا المخزنية على ثرواته ودفعها لأعداد كبيرة من الشباب المتوفر على الشواهد العليا إلى الهجرة، سواء بشكل قانوني أو عبر الهروب في قوارب الموت. إن الأعداد الهائلة من الطلبة المتفوقين والأطر الشابة الحاصلة على ديبلومات علمية في مختلف التخصصات الحديثة، ما أحوج الوطن إليها تغادر سنويا إلى البلدان الأوروبية والأمريكية هروبا من جحيم سياسات النظام، الذي تتولى الإمبريالية الفرنسية، في الدرجة الأولى، حمايته، ثم الإمبريالية الأمريكية، لتضاف إليهم، مؤخرا، حماية الكيان الصهيوني الذي بات يتغلغل في مفاصيل المجتمع، بالرغم من الرفض الشعبي العارم لهذا التغلغل السرطاني .

لقد هب الشباب في 23 مارس 1965، للتصدي لقرارالنظام القاضي بإقصاء أعداد كبيرة من الشباب من حقهم في التعليم، وكانت الانتفاضة الشعبية المجيدة في الدار البيضاء التي ذهب ضحيتها المئات من الشهيدات والشهداء تحت القصف الهمجي للنظام. كما توالت الانتفاضات في مختلف المناطق فاس مراكش الناظور الحسيمة جرادة وغيرها، كل هذه الانتفاضات كان الشباب مفجرها وكان هدفها المركزي تحرير شعبنا من براثين الفساد والإستبداد والتبعية .

إن استهداف قطاع التعليم عبر ترسانة جهنمية من القرارات وما يسمي بالإصلاح الذي هو مسلسل تخريبي هو استهداف لمستقبل الشباب وهو في نهاية المطاف محاولات إخضاعه وتركيعه بواسطة البطالة والتفقير والتجويع وجعله يبتعد عن القضايا المصيرية للشعب المغربي. وهذه هي السياسة الغبية للنظام وحماته لأن الشباب يشكل القوة الثورية التي لن تقبل أن تكتفي بفتات النظام على حساب مصلحة الشعب لأنها جزء اساسي منه. يمكن للنظام أن يستميل بعض الشابات وبعض الشباب لاعطائهم بعض المهام التي تخدم مصالح التكتل الطبقي السائد، لكنه يعجز، بطبيعته عن تلبية مطالب كافة الشباب، لذلك يعتمد أسلوبه المعتاد المبني على القمع والترهيب والمحاولات اليائسة لزرع التفرقة بين جماهير الشباب ودفعه إلى الدفاع عن المطالب الفئوية الضيقة. لذلك هذا الوعي المتنامي لشبابنا هو الضمانة الرئيسية بان شعبنا سينتصر على الإستبداد مهما طال الزمن وهي مسألة وقت فقط. إن استرجاع الحركة الطلابية لزخمها التاريخي عبر التنسيق بين الفصائل المناضلة، في افق توحيد نضالاتها، يشكل بادرة أمل ينتظرها شعبنا منذ عقود، كما ان استرجاع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين لقوتها وبناء هياكلها في مختلف المدن والقرى، تشكل ، بدورها منارة للنضال الشعبي، نظرا لتاريخها الحافل بالمواجهة مع نظام العطالة والموت البطيء. أما تنسيقية الاساتذة المفروض عليهم التعاقد، فيرجع لها الفضل في كشف السياسة المستهدفة لاجتثاث المدرسة العمومية وتفويتها للرأسمال المحلي والأجنبي، وفي نفس الوقت تواطؤ جل قيادات النقابات التعليمية ومباركتها لهذه الخطة. فالشعب المغربي مدين لهذه التنسيقية التي باتت تشكل المربع الأخير للدفاع عن المدرسة العمومية والدفاع عن حق بنات وأبناء الشعب المغربي في الحق في التعليم.

إن استرجاع الحركة الطلابية لزخمها التاريخي عبر التنسيق بين الفصائل المناضلة، في افق توحيد نضالاتها، يشكل بادرة أمل ينتظرها شعبنا منذ عقود، كما ان استرجاع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين لقوتها وبناء هياكلها في مختلف المدن والقرى، تشكل ، بدورها منارة للنضال الشعبي، نظرا لتاريخها الحافل بالمواجهة مع نظام العطالة والموت البطيء. أما تنسيقية الاساتذة المفروض عليهم التعاقد، فيرجع لها الفضل في كشف السياسة المستهدفة لاجتثاث المدرسة العمومية وتفويتها للرأسمال المحلي والأجنبي، وفي نفس الوقت تواطؤ جل قيادات النقابات التعليمية ومباركتها لهذه الخطة. فالشعب المغربي مدين لهذه التنسيقية التي باتت تشكل المربع الأخير للدفاع عن المدرسة العمومية والدفاع عن حق بنات وأبناء الشعب المغربي في الحق في التعليم.

النظام الأساسي للتعليم الوجه الآخر لتوصيات المؤسسات المالية الإمبريالية

تشكل مستجدات المسألة التعليمية في بلادنا محورا هاما ضمن الصراع الاجتماعي العام، وهي بذلك تنتصب كقضية ذات أبعاد سياسية حاسمة في هذا الصراع. وقد بلغت مطالب الحركة النقابية في قطاع التعليم درجات مهمة في هذا الحقل الحيوي في بلادنا. لكن المثير في الجدل هي تلك المرجعيات المعتمدة في الأطروحات بين المسؤولين في الدولة وبين الفاعلين في مجال التعليم.تتخذ الدولة مرجعية واضحة في اتجاه الحسم والتحلل من مسؤولياتها في هذا القطاع (غير المنتج) عملا بتوجيهات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بغية تحقيق توازنات مالية على حساب المصالح الحيوية لمجموع الفئات الشعبية في تعليم جيد وموحد ... وفي هذا السياق نظمت سلسلة من الهجومات على القطاع تحت مبرر الإصلاح التخريبي. بينما بقيت النقابات القطاعية تحتسب جداولا من نقط مطلبية تقنية لا تكاد تصيب أهدافها في التصدي للمنظومة الرجعية لسياسات الدولة في ميدان التعليم...

من أجل تأطير لمنطق الصراع وتضارب المصالح الاستراتيجية نتقدم مرة أخرى بمساهمات نوعية تتدارس العملية في عمقها مساهمة في دعم المعارك التي تخوضها النقابات التعليمية بمجموع الفئات المتضررة من ما يسمى بالنظام الأساسي كواجهة متقدمة لمخططات طبقية تهدف الى تصفية ما تبقى من مكتسبات حققتها الشغيلة التعليمية بعد نضال شاق ومرير عبر عقود من التاريخ ...

النظام التربوي العالمي الجديد: بلاغة الخطاب وجشع الرأسمال

محمد موساوي

لتسليط الضوء على مصادر سياسة الدولة في مجال التعليم ننشر جزءا من بحث للباحث في العلوم الاقتصادية والاجتماعية الأستاذ محمد موساوي المعنون ب"النظام التربوي الجديد : بلاغة الخطاب وجشع الرأسمال"

اقتصاد المعرفة:

إن تحول المؤسسة التعليمية إلى مدرسة رأسمالية جديدة لا يمكن فهمه بالكامل إذا تم إغفال التحول الجذري الذي لحق بالمعرفة ذاتها. ويمكن البرهنة على هذا بما ورد في عدة وثائق على المستوى الدولي، منها إستراتيجية الاتحاد الأوروبي التي تصبو إلى تبوء مرتبة "اقتصاد المعرفة الأكثر تنافسية في العالم" مع حلول سنة 2020 ، ونفس الشيء تم تأكيده بأن "النمو الذكي يعني تدعيم دور المعرفة والابتكار كرافعة للنمو المستقبلي. مما يتطلب تجويدا أفضل للتعليم، وكذا تحويل الأفكار الخلاقة إلى موارد وخدمات قصد خلق نمو معتبر، ومناصب شغل أفضل، ورفع التحديات المجتمعية...".

وبهذا التعريف لدور المعرفة، يتضح أن التصور نفعي، اقتصادي؛ إذ لا حاجة للنسق الرأسمالي بمعرفة لا تتوفر على قيمة اقتصادية في السوق – وفي هذا التأويل تتماثل المعرفة والابتكار العلمي. وقياسا على مقولة ماركس ، يمكن الإقرار بأن المعرفة، في النظام الرأسمالي، لا تتحقق حبا لذاتها وإنما بناء على قدرتها على أن تكون الحاضنة والوسيلة لتحصيل الربح الوفير، أي أن تكون سلعة بكل الأوصاف. ومعنى هذا أن على مؤسسات التربية والبحث أن تتغير حسب ما يتوافق وإنتاج معارف تنافسية. يتأتى هذا بفضل اتباع مساطر محددة لتقييم وتوجيه المؤسسات المعنية التي أصبحت ملزمة بالمنظور الكمي للمعرفة والابتكار.

سطوة الكفايات والقابلية للشغل وإنتاج الرأسمال البشري:

يفرض شكل المعرفة الجديدة وجوده عبر هيمنة منطق "الكفايات" (compétences) في التعليم ومنطق الابتكار(innovation) في ميدان البحوث. وللإحاطة بالوضع الامتيازي هذا، لابد من التذكير بأن مفهوم الكفاية، وإن كان غير دقيق، يحيل على رصيد من المهارات المهنية والمعارف العملية التي تمكن حاملها من الاستجابة لمستجدات سوق العمل.

في مجال التربية والتكوين صارت "الكفاية" العامل الاستراتيجي الناظم لكل الإصلاحات من قبيل تعميم مهننة برامج التدريس، مراجعة بنية المضامين والآليات المؤسساتية لتقييم التكاوين، ضبط عملية التمدرس ومراقبة ومعيرة أنشطة المعلمين المهنية وكذا باقي الفاعلين التربويين..

بهذا يصبح توفر فرد ما على قدر معين من الكفايات المهنية شرطا ضروريا في تمتعه بقابلية كامنة للشغل ((employabilité))، بيد أن هذا لا يكفي لأن القابلية للشغل تستدعى حضور عوامل أخرى تتعلق بالمواصفات الذاتية لطالب الشغل، منها قدرة التكيف وتحمل الضغط، روح المبادرة والعمل الجماعي، بالإضافة إلى وفائه للمقاولة .

وهنا، يبرز الدور الجديد المنوط بمؤسسات التربية والتكوين ألا وهو إنتاج رأسمال بشري بمواصفات تتوافق ومقتضيات القابلية للشغل. وبما أن أحوال سوق الشغل تتغير وتقلبات الإنتاج الاقتصادي فإن عملية إنتاج الرأسمال البشري باتت محكومة بالمرونة اللازمة لصيانة الموجود من الكفايات وتعديلها، وللاستجابة السريعة للمتطلبات الجديدة، وقد تستدعي ضرورة الاستجابة السريعة الكف عن تكاوين معينة إما لأن التقادم أصابها، أو لأنها فقدت صلاحيتها وفائدتها الاقتصادية عملا بمعيار المردودية. وفي حالات أخرى، يتم الاستغناء عن تكوين معين لأن نتائجه الفكرية، السياسية والقيمية لا تتلاءم وسلطة الطبقات السائدة.

إن هذا التصور النفعي لعملية التربية والتكوين، وجعلها في خدمة القابلية للشغل، يتم ترويجه بدعوى العقلانية والنجاعة، وباسم دعم الرأسمال اللامادي البشري. غير أن النظر في المسألة بطريقة مخالفة، يكشف أن العملية لا تعدو أن تكون إنتاجا لقوة عمل بمواصفات جديدة (بدنية، معنوية، ثقافية، وسيكولوجية...) تتمتع بجاهزية عالية في إنتاج أرباح معتبرة عند استغلالها في دورة الإنتاج الرأسمالي.

عودا إلى الخطاب الليبرالي، نلاحظ أن أسلوب طمس المعنى هو الذي تم استعماله لإخفاء طبيعة قوة العمل ونقل الاهتمام إلى مزايا الرأسمال البشري.

المرتكزات الخصوصية لمنظومة التربية والتكوين

تشمل المرتكزات الخصوصية، أساسا : ترسيخ الطبيعة المقاولاتية للمؤسسة التعليمية، التنافس المدرسي وتعديل إعادة الإنتاج الاجتماعي.

المدرسة الرأسمالية الجديدة

تروم سياسات الإصلاح التربوي الجديدة تنصيب المؤسسة التعليمية، كمقاولة وظيفتها إنتاج الرأسمال البشري، الذي ما هو سوى قوة عمل بمواصفات معينة تجعله ككل السلع قابلا للتداول في الأسواق. هكذا تتحول حجرة الدرس إلى ورشة إنتاج مكتملة العناصر، يكون فيها التلميذ المادة الخام والمنتوج في نفس الآن، بينما تشكل العناصر الأخرى من بنيات تحتية وأستاذ ووسائل الإيضاح عوامل إنتاج. وفق هذا المنظور تنحصر مهمة المدرسة في إيجاد الوصفة الناجعة التي تجمع بين التكلفة الأدنى والمردود الأمثل في نطاق ما تتيحه التقنيات المتوفرة بما فيها الطرق البيداغوجية ونظم الاشتغال . ولا غرابة أن تزدهر، في هذا السياق، ترسانة مصطلحات ومقاربات إنتاجوية من قبيل : النجاعة، المردودية، التتبع والتقييم المستمر، الجودة، خدمة الزبون (التلميذ هو الملك)، المنافسة والتنافس، التخطيط الهادف...وهلم ضبطا !!

إذا كانت هذه المواصفات تنطبق على المدرسة، كما تم تشريحها ونقدها في سبعينيات القرن الفارط ، فإنها تكتسي وقعا مميزا في ظل الرأسمالية النيوليبرالية المتنفذة حاليا.

أول ما يسترعي الانتباه فقدان المدرسة لاستقلاليتها النسبية. فقد أدت سطوة الاختزال الاقتصادي الرأسمالي إلى تجريد المدرسة من أبعادها الثقافية، التنويرية والمعرفية الإنسانية التي كانت توفر لها هامشا حيويا من الاستقلالية نسبة لوظيفتها التكوينية الصرفة. موازاة مع هذا التآكل، تراجع قسط الحرية الذي كان الأستاذ يتمتع به سابقا. وقياسا على رياضة الجمباز، فقد اضطر الأستاذ إلى الزهد في الحركات الحرة وما عاد يؤدي غير الحركات الإجبارية لأن لا وقت هناك لصرفه في ما "لا ينفع".

بهذا تحول الأستاذ إلى مجرد "عامل ذهني" مهمته الالتزام بوصفات جاهزة وتقنيات بيداغوجية معدة سلفا دون إشراكه بأي شكل في صياغتها أو حتى مناقشتها قبل الشروع في تطبيقها.

التنافس المدرسي وإعادة الإنتاج الاجتماعي

يشكل التنافس المدرسي نمطا لضبط نظام التمدرس، كما يمثل أحد عوامل إعادة الإنتاج الاجتماعي. إن التنافس المدرسي الحالي والآخذ في التنامي يختلف، إلى حد بعيد، عن التنافس الذي كان سائدا تحت نظام "النخبوية" التقليدي. ويعود هذا إلى تعميم التمدرس، وإلى إلزامية التمدرس حتى سن معينة، مما أدى إلى اصطدام هذه الصيرورة بالبنية الاجتماعية والاقتصادية التي يطبعها التراتب الطبقي وتراجع فرص الشغل؛ ولم يجد واضعو خطط الإصلاح التربوي غير تعميم التنافس وتشديد وقعه باطراد عند الانتقال من سلك تعليمي إلى آخر، أعلى منه، وذلك للحد من تعاظم أعداد ذوي الحق في الشغل من حاملي الشهادات العليا. وهكذا تكتمل كل العناصر المؤسسة لعملية إعادة إنتاج اجتماعية من النوع الانكماشي، حيث إن طاقة البنية الاجتماعية الحالية على استيعاب طالبي الشغل الجدد في تراجع متزايد. وقد اعتمد هذا النمط الجديد من التنافس على ثلاثة أسس :

التمييز الاجتماعي بين المؤسسات؛

تفريق تمييزي أكبر بين المسالك الدراسية؛

اعتماد متزايد على التعليم الخاص وعلى التعليم الموازي المؤدى عنه.

في هذا السياق التنافسي الشديد، تضطر المدارس المتبارية فيما بينها لتقديم عرض تربوي تنافسي وجذاب عبر التجديد المستمر وتخفيض نفقاتها إلى أدنى حد ممكن. وموازاة مع هذا، تجد عائلات التلاميذ والطلبة نفسها منخرطة في مسلسل منهك للتنافس بحثا عن المؤسسة الأنسب، وفي إبداء مسؤولية أكبر في الحرص على تعليم وتتبع خطى أبنائها بما في ذلك القيام باستثمارات تربوية إضافية لصالحهم قد تفوق طاقتها المالية.

لقد أدى تعميم التنافس المدرسي، في ظل التناقص النسبي للعرض التربوي العمومي كما وكيفا، وفي ظل انحسار فرص الشغل بمختلف دراجاتها، إلى بروز عدة أوضاع تعبر كلها عن تعميق الفوارق في تحصيل المعرفة والتكوين وإلى تعزيز رهيب للتعليم النخبوي. وفي ما يلي عينة من هذه الأوضاع :

تعميم منقوص للتمدرس وبسرعات متفاوتة مع ما يعنيه هذا من فوارق في مؤهلات المؤسسات التربوية من حيث التجهيزات وتوفر الأساتذة كما وكيفا ؛

التتمة ص 9

القانون الإطار 51.17
تسليع للتربية وتفكيك وخوصصة للتعليم العمومي

بلعتيق محمد

تقديم:

صدر "قانون – إطار رقم 51.17 يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي" عام 2019 كأجرأة للرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم 2030-2025 بمبرر محاولة تجاوز الفشل الذي انتهت إليه كل المناظرات والمواثيق والبرامج المخزنية حول منظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي ولفرض استمراريته على الحكومات المتعاقبة.

تعريف القانون الإطار:

القانون – الإطار نص تشريعي عام يشكل مرجعا لنصوص قانونية تشريعية أو تنظيمية كالمراسيم والمناشير والقرارات والمقررات ويضع الأهداف العامة لسياسة الدولة في أحد المجالات.

واختارت الدولة هذه الصيغة التشريعية وطبقتها في عدد من القطاعات ومنها: المنظومة الصحية، حماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، البيئة والتنمية المستدامة، منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي ... وآخرها مشروع القانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق للاستثمار المعروض أمام البرلمان.

ويأتي هذا الاختيار بعد أن جربت الدولة البرامج الاستعجالية والتي فشلت فشلا ذريعا في النهوض بالقطاعات المعنية وخلقت اختلالات عمقت أزماتها.

وإذا كانت سياسة الاستعجال تعبر عن رغبة الدولة في تجاوز النقاش في المؤسسات الدستورية لوضع مشاريع الإصلاح وتكليف لجن معينة ومحدودة العدد بذلك، فإن اعتماد سياسة القوانين-الإطار تأكيد على سياسة الاستبداد الشامل التي تسير عليها الدولة منذ مدة، وتقزيم لأدوار الأحزاب والانتخابات والبرلمان والحكومات، وحصرها في أدوار تنفيذية لسياسات النظام المخزني المملاة من الدوائر الإمبريالية العالمية.

كرونولوجيا القانون – الإطار:

20 ماي 2015: قدم رئيس المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي "الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2030-2015" للملك الذي أمر رئيس الحكومة بصياغة قانون إطار؛

04 يناير 2018: صادق المجلس الحكومي على مشروع القانون – الإطار 51.17؛

20 غشت 2018: صادق المجلس الوزاري على المشروع؛

05 شتنبر 2018: أحيل المشروع على مجلس النواب؛

22 يوليوز 2019: صادق البرلمان على المشروع؛

19 غشت 2019: نشر القانون الإطار 51.17 في الجريدة الرسمية.

السياق التعليمي الدولي والمحلي:

جاء القانون – الإطار للإصلاح 51.17 في سياق دولي ومحلي أهم سماته:

1) صدور إعلان إنشيون (مدينة بجنوب كوريا الجنوبية) سنة 2015 حول "التعليم حتى 2030" تحت شعار "نحو التعليم الجيد المنصف والشامل والتعلم مدى الحياة" كموجه للسياسات التعليمية للدول؛ والذي شكل الرؤية الخامسة للنهوض بالتعليم على الصعيد الدولي، بعد إعلان جومتين 1990، وإعلان داكار 2000، واتفاق مسقط 2014، والتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2015؛

2) إصدار الأمم المتحدة لخطة التنمية المستدامة 2030 وخاصة الهدف الرابع منه حول "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة"؛

3) لقد تحول دور الدولة من ضمان الحق في التعليم في الدساتير السابقة إلى مجرد " تيسيره" في دستور 2011، وبذلك هيأت الدولة الشروط للتراجعات التي مست لاحقا الحق في التعليم؛

4) كان مصير كل المناظرات والمخططات والمواثيق والبرامج المخزنية ل"إصلاح التعليم" السابقة الفشل؛ وأصبح الجميع يقر بتعمق أزمة منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي ويطالب بالإصلاح أو التغيير"؛

5) إصدار المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي ل"الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2030-2015"؛

6) تزايد جشع الرأسماليين وتسابقهم من أجل الاستفادة من الدعم ومن تفويت الكثير من المؤسسات التعليمية العمومية، وخاصة في ظل واقع تجتمع فيه السلطة والمال.

القانون الإطار والحق في التعليم:

عوض تحمل الدولة، بشكل واضح، لمسؤوليتها في ضمان الحق في التعليم اختار القانون – الإطار أن تتملص الدولة من ذلك وأن يقحم جهات غير قادرة على تحمل هذا العبء كالجماعات الترابية والقطاع الخاص وجمعيات المجتمع المدني والأمهات والآباء؛ وتم ذلك في الوقت الذي نلاحظ فيه توجها دوليا نحو توسيع تعريف الحق في التعليم في مختلف الاتجاهات ليشمل الحق في التعليم مدى الحياة.

التعليم الأولي والتكوين المهني:

إن نجاح منظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي في القيام بأدواره يقتضي دمج التعليم الأولي في التعليم الابتدائي والتكوين المهني إلى جانب باقي الشعب داخل نفس المؤسسات التعليمية، وهذا هو التوجه الذي تطالب به المنظمات الدولية ذات الصلة بالتربية والتعليم؛ غير أن نص القانون – الإطار يناور في هذه المسألة تارة بوضع آجال لذلك وتملص الدولة من مسئولية توفيره وتارة أخرى بالحديث عن "إرساء روابط بين التعليم المدرسي والتكوين المهني ودمجهما في تنظيم بيداغوجي منسجم" بدلا من الدمج الكلي.

الهندسة اللغوية:

من الواضح أن التوجه الغالب على القانون – الإطار هو تقوية اللغات الأجنبية على حساب اللغة العربية واللغة الأمازيغية، وأن هناك تراجع في الاهتمام بهذه الأخيرة. وما التناوب اللغوي سوى تراجع محتشم عن تدريس المواد العلمية بالعربية.

هجوم على حقوق ومكتسبات الشغيلة التعليمية:

تتناول مواد الباب السادس حول "الموارد البشرية": ميثاق تعاقدي لأخلاقيات مهن التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي، تحديد مهام وكفايات الأطر التربوية والإدارية والتقنية، دلائل مرجعية للوظائف والمهن، ملاءمة الأنظمة الأساسية الخاصة بمختلف الفئات المهنية، مهن التدريس والتكوين والتأطير والتدبير والتفتيش، مراجعة برامج ومناهج التكوين الأساسي، برامج للتكوين المستمر والمتخصص. إنه انتقال من المدرس المربي إلى المدرس التقني، ومن مهنة واحدة إلى عدة مهن ومزيد من الفئوية، ومن المؤسسة التربوية المدبرة بطرق تربوية ديمقراطية إلى المقاولة المدبرة تقنيا بتقنيين غارقين في المهام وهاجسهم المردودية. إنه إنهاء للاستقرار المهني وإدخال للهشاشة للقطاع وتغليب للواجبات على الحقوق.

محو الأمية:

تبلغ نسبة الأمية 32 في المائة حسب المصادر الرسمية المغربية، وأكثر من ذلك حسب المنظمات الدولية؛ وتعتبر هذه النسبة عارا على واضعي السياسات التعليمية في المغرب؛ أما أن يحدد القانون – الإطار 10 سنوات لتجاوز هذه الآفة، فهو تأكيد لعدم رغبة الدولة المخزنية في التمتع بالحق في التعليم والذي تم التعبير عنه بشكل واضح في الماضي خاصة مع مذهب بنهيمة والمخطط الثلاثي 1965-1967.

نحو مزيد من خوصصة التعليم:

إن خوصصة التعليم لا تتمثل فقط في تفويت مؤسسات من التعليم العمومي إلى القطاع الخاص، بل تشمل أيضا دعم الدولة للمؤسسات التعليمية في القطاع الخاص والسماح للقطاع الخاص باستغلال فضاءات التعليم العمومي ونقل مفاهيم وطرق تدبير المقاولة إلى منظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي. وينص القانون – الإطار 51.17 على جميع هذه الأشكال من الخوصصة ويشجع القطاع الخاص على افتراس التعليم العمومي.

القانون الإطار تسليع للتربية وتفكيك للتعليم العمومي:

كان مثيرا للاستغراب حدة النقد الذي وجهته العديد من مؤسسات الدولة للتعليم العمومي، غير أن توالي مخططات وبرامج الدولة حول منظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي كشفت خلفية ذلك؛ هذه الخلفية البعيدة كل البعد عن إصلاح التعليم العمومي؛ بل تهدف إلى تسليع التربية وتفكيك التعليم العمومي من أجل تسهيل خوصصة الأجزاء المربحة منه؛ ونجد في القانون – الإطار العديد من المواد التي تؤكد هذه الحقيقة:

• وضع نظام تحفيزي لتمكين مؤسسات التربية والتعليم والتكوين التابعة للقطاع الخاص كما هو وارد في المادة 14؛

• عقد شراكات بين مؤسسات التعليم في القطاع العام والقطاع الخاص تشمل التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي كما هو وارد في المواد 40 و43 و44؛

• رغم تنصيص المادة 45 على أن الدولة تضمن مجانية التعليم فإن المواد 46 و47 و48 تفضح النوايا الحقيقية لواضعي القانون – الإطار والتي تتجه إلى تنويع مصادر تمويل التعليم ومساهمة جميع الأطراف والشركاء المعنيين؛ ورغم حذف "رسوم الدراسة" التي كانت واردة في صيغة المشروع، فإن هذه المواد تبين أن الدولة ستتخلى عن ضمان توفير التمويل الضروري للتعليم العمومي ضمانا للحق في التعليم؛ وهي بداية لرفع الدولة ليدها عن التعليم كما كان يصرح بذلك مسئولون سابقون؛ إنها خوصصة للتمويل تتضاف لخوصصة الإنفاق؛

• جعل مؤسسات التعليم العالي في خدمة القطاع الخاص من خلال الشراكات والتحفيزات كما تنص على ذلك المادة 51 "تشجع الحكومة سياسة الشراكة والتعاقد في إنجاز برامج ومشاريع البحث العلمي، بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وهيئات ومؤسسات القطاع الخاص، وبصفة خاصة منها المقاولات الوطنية، وذلك من خلال وضع نظام للتحفيز لفائدة هذه البرامج والمشاريع، يتضمن تدابير مالية وجبائية خاصة تحدد بموجب قانون للمالية."؛

• يوظف القانون – الإطار الجهوية والاستقلال الذاتي لبعض المؤسسات التعليمية لمزيد من التفكيك للتعليم العمومي؛

• يستقي القانون –الإطار مفاهيمه من الجهاز المفاهيمي لتدبير المقاولة الرأسمالية.

خلاصات وملاحظات:

بعد استعراض تناول القانون – الإطار لبعض القضايا وموقفنا منها، نقدم بشكل مركز، الخلاصات والملاحظات العامة التالية:

• انفردت الدولة المخزنية بإصدار القانون – الإطار 51-17 دون إشراك كل الأطراف المعنية بحالة منظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي الشيء الذي يحكم مسبقا على هذا القانون الإطار بالفشل اعتبارا لكون المعنيين بتنفيذه لم يشاركوا في صياغته؛

• تتكرر في القانون الإطار صيغة "بتشاور مع مختلف الشركاء" عوض التفاوض الشيء الذي يؤكد النية المبيتة للانفراد بالرأي؛

• لم تجر الجهات المعنية تقييما حقيقيا لبرامج ومخططات إصلاح التعليم السابقة للانطلاق منه لوضع مشروع جديد للإصلاح؛

• فشلت كل الرهانات على مكاتب الدراسات لوضع برامج لإصلاح التعليم لذلك تم اختيار العودة لأطر الإدارة لإعداد هذا القانون الإطار؛

• استند القانون – الإطار على الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي ثبت فشله الذريع في النهوض بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي؛

• يأتي القانون-الإطار في إطار تنفيذ الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات وتوجيهات الدول والمؤسسات المالية الإمبريالية ومنها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛

• لم ينفتح القانون – الإطار على التجارب الدولية الناجحة في مجال التعليم للاستفادة منها؛

• يدخل القانون – الإطار ضمن الاستراتيجية العامة للدولة المخزنية التي تراهن على القطاع الخاص وللتخلي عن الخدمات الاجتماعية العمومية وخوصصتها بصيغة أو بأخرى؛

• اعتمد النظام المخزني هذا النص القانوني لاحتكار القرار في مجال التعليم وألزم باقي المؤسسات بالتنفيذ؛ إنه تقزيم لدور هذه المؤسسات سواء كانت رسمية أو شعبية وترسيخ للاستبداد الشامل؛

• يؤكد هذا القانون أن كل برامج ومخططات وقوانين النظام المخزني لا علاقة لها بإصلاح التعليم بل يتحكم فيها الخضوع لإملاءات الدوائر الإمبريالية والتشبث بخدمة الكتلة الطبقية السائدة على حساب الفئات الشعبية؛

• تحكمت خلفية إعداد القانون – الإطار في مضامينه، ويظهر ذلك من خلال تركيزه على بعض القضايا في حين همش الإشكالات الحقيقية وهواجس منظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي؛

• غلب على القانون الغموض والعمومية وعدم وضوح مضامينه للتغطية على أهدافه المعادية لمصالح الفئات الشعبية رغم سقوط بعض فقراته في التفصيل غير المبرر؛ ويبقى الرهان على القوانين التشريعية والتنظيمية لمعرفة الجزء الخفي من جبل الثلج؛ إن تخوف واضعي القانون من إعلان النوايا الحقيقية التي حركت عملية إصداره دفعهم إلى اختيار التعميم والغموض ليواصلوا تفكيك التعليم العمومي وتشجيع القطاع الخاص؛

• ركزت مبادئ ومرتكزات وأهداف القانون-الإطار على خدمة مصالح الكتلة الطبقية السائدة وضمان استمرارية الاستبداد والفساد؛ وسيتم التأكيد على هذا التوجه في النموذج التنموي الجديد؛ إن كل ذلك يؤكد دور المدرسة في إنتاج وإعادة إنتاج نفس العلاقات الاجتماعية.

تعثر تنزيل القانون الإطار 51.17:

إننا اليوم في أواخر سنة 2022 ولا زالت الدولة عاجزة عن تنفيذ أغلبية الالتزامات الواردة في القانون – الإطار التي حددت آجالها في ثلاث سنوات ومنها العدد الكبير من النصوص التشريعية والتنظيمية. فكيف ستتمكن من تنزيل مضامين هذا القانون – الإطار في الفترة الزمنية المتبقية من عمره؟

إن مواجهة مخطط الكتلة الطبقية السائدة لتسليع التربية وتفكيك وخوصصة التعليم العمومي يتطلب توحيد الجهود وخوض النضال لفرض التراجع عنه والعمل من أجل تعليم عمومي مجاني منصف وجيد للجميع في أفق بناء نظام تعليمي وطني ديمقراطي شعبي علمي وعلماني.

انتفاضة الشغيلة التعليمية ضد النظام الأساسي
هل ستجد صدى لها في وزارة التربية الوطنية

محمد العنيبي

سابقت وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة الزمن لإخراج مرسوم النظام الأساسي الجديد رغم افتقاده للمشروعية (الرضا بمعناه السوسيولوجي). برز في رفضه من طرف أغلبية الشغيلة التعليمية العلني الذي عبرت عنه إضراب ومسيرة 5 أكتوبر اللتين عرفا نجاحا غير مسبوق قبيل سنوات. في محاولة منها لفرض الأمر الواقع لتسهم في تضييق الخناق على الشغيلة التعليمية وتجعلها أمام خيارين. الرضوخ أو تصعيد الاحتجاج.

نظام أساسي يكرس الهشاشة:

أهم نقد للنظام الأساسي الجديد – حسب الإطارات والتنسيقيات المناهضة له – هو أنه نظام يكرس الهشاشة الشغلية في قطاع التربية عبر ثلاثة آليات بارزة في النظام بتثبيته لنظام التعاقد ورفضه إدراج رواتب الأطر التي فرض وسيفرض عليها التعاقد في قانون المالية طبقا لنظام الوظيفة العمومية.

الأولى تتعلق بعدم الزيادة في الراتب الأساسي لموظفي التعليم بمختلف فئاتهم تماشيا مع الغلاء واستحضارا لمدلول "السلم المتحرك ". وإقصاء الأساتذة من أيها تعويض في الوقت الذي حظيت به قطاعات أخرى بزيادات في الراتب. علاوة على انعدام مكتسبات في الترقية. إذ استمرار نظام الحصيص لايسمح بالترقية للدرجة الموالية إلا بعد 14 سنة والإبقاء على ذات الأرقام الاستدلالية التي حددت منذ الستينات.

الثانية تتجلى في إضافة مهام أخرى إلى مهام التدريس دون تعويض وبشكل إلزامي. حيث تنص المادة 15 من بنود مرسوم النظام الجديد على أنه من مهام الأستاذ "المشاركة في عملية التنمية ...". المشاركة في تنظيم الامتحانات المدرسية والمباريات للكفاءة المهنية ". ثم " المواكبة التربوية...". ولاتكمن المشكلة –حسب هذا الانتقاد– في أن تلك المهام من اختصاص فئات أخرى. ولا في غموض حدودها ومقتضياتها والعقوبات الغريبة الناجمة عن التعثر في أدائها. بل ارتهان وانفراد الإدارة بتقويمها بشكل استبدادي أقرب الى منطق الضيعات في علاقتها الشغلية بمستخدميها. فالمادة 16 تنص على أنه " يتم تدقيق وتفصيل المهام المنصوص عليها في المرسوم أو اسناد مهام أخرى للمعنيين (أطر التدريس) بقرار من السلطة الحكومية المكلفة بالتربية الوطنية". وللوزارة الحق – حسب المادة –68 الحق في اسناد عدد ساعات التدريس حسب ماتقتضيه حاجتها.

الثالثة تتمظهر في تضخم وقساوة نظام العقوبات. بتجاوزها لقانون الوظيفة العمومية ومعايير التقويم المنصوص عليها التي تسري على كل الموظفين. وفي التنصيص على معايير تقويم لأداء المدرس غامضة. مثل "جودة الممارسات المهنية والمردودية" على سبيل المثال. فالعملية التعليمية – حسب المنتقدين لنظام العقوبات الجديد – ليست رهينة بالمدرس –على أهمية دوره– بل تخضع لعوامل أخرى أحيانا يكون دورها حاسما في المردودية. كالمنهاج والإدارة والأسرة وشروط التدريس الموضوعية (بمافيها الوسائط التربوية).

والمدهش في المرسوم أنه لم يستجب لمطالب ولم يقدم حلولا لملفات أشعلت لهيب الإحتجاج داخل قطاع التربية. كملف الإدماج في الوظيفة العمومية. وملف الترقية بالنسبة للإعدادي والإبتدائي إلى خارج السلم بأثر رجعي وبالشواهد –حسب اتفاق ابريل 2011. وإنما التف عليها معلنا إعدامها.

والمحصلة حسب هذه الإنتقادات أن مرسوم النظام الأساسي نظام تراجعي يكرس الهشاشة بخلفية هواجس ضبطية إن لم تكن أمنية تجعل الأستاذ كبش ضحية كأنه وحده مسؤول على "أزمة التعليم "بدل اعتماد مقاربة ترتكز على التحفيز والشراكة وإعادة الإعتبار للمدرس باعتبار ذلك هوالطريق السالك لإنصاف المدرس ولإعادة الإعتبار للمدرسة العمومية.

صوت الشغيلة التعليمية هل تسمعه الحكومة

كان واضحا أن الإضراب الوطني والمسيرة الاحتجاجية يوم 5 أكتوبر2023 بالعاصمة إعلان صريح برفض نساء ورجال التعليم للنظام الأساسي. وعوض أن تتريث الوزارة الوصية – احتراما للراي العام التعليمي وتترك بعض المساحة لتهدئة القطاع إذا بها تسارع إلى نشر المرسوم في الجريدة الرسمية مؤكدة بذلك نزوعها نحو لي ذراع الشغيلة التعليمية وصب الزيت على النار .

نظام أساسي يؤسس لمرحة جديدة ويجسد نوعا من التعاقد. نظام فاشل إذا لم يتشكل على أرضية التوافق بين مختلف الفاعلين التربويين. وهذا ما تنصلت منه الحكومة وجعلت بالتالي نظامها الأساسي مفتقرا للمشروعية (الرضا الجماعي عنه داخل القطاع) .

المعارضون للنظام لم يخضعوا لاستراتيجية فرض الأمر الواقع. وكان جوابهم هو التئام جمع 13 هيئة وطنية يوم 8 اكتوبر وتاسيس اطار موحدا سموه " التنسيق الوطني لقطاع التعليم"

(1–الجامعة الوطنية للتعليم–التوجه الديمقراطي –2التنسيقية الوطنية للأساتذة وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد. –3التنسيقية الوطنية لموظفي وزارة التربية الوطنية المقصيين من خارج السلم. –4التنسيقية الوطنية لمتقاعدي ومتقاعدات قطاع التعليم المقصيين والمقصبات من خارج السلم. الجمعية الوطنية لمتقاعدي ومتقاعدات أطر الإدارة التربوية بالمغرب. –5التنسيقية الوطنية لمتقاعدي ومتقاعدات التعليم المقصيين من خارج السلم. –6التنسيقية الوطنية للأساتذة حاملي الشهادات العليا موظفي وزارة التربية الوطنية. والتعليم الأولي والرياضة.7––اللجنة الوطنية لضحايا النظامين 1985/2003 خريجي أحد السلمين 7 أو 8 عن أول توظيف –8 الجمعية الوطنية لملحقي وملحقات التعليم بالمغرب. –9للجنة الوطنية لأطر الدعم بالمغرب. –10 التنسيقية الوطنية للمساعدين الإداريين. –11 التنسيقية الوطنية لمدمجي وزارة التربية الوطنية منشطو التربية غير النظامية سابقا. –12 التنسيقية الوطنية للأساتذة المكلفين خارج سلكهم الأصلي. وقد التحق بالتنسيق 3 هيئات وطنية لفئات تعليمية..)

وأصدر التنسيق الوطني بيانا أعلن فيه عن استمرار في الإحتجاج ضد النظام الأساسي عبر " الإستمرار في تجسيد وقفات احتجاجية بالمؤسسات في فترات الإستراحة صباحا ومساء طيلة الأسبوع الجاري والإنسحاب من كل مجالس المؤسسات وجمعية النجاح ومقاطعة كل المهام التطوعية وغير المؤدى عنها ". وأعلن التنسيق الوطني في بيان ثان عن خوض إضراب وطني أيام 24 و25 و26 أكتوبر. وتجسيد اعتصامات أثناء فترات العمل. وتنظيم وقفات يوم الخميس 26 اكتوبرامام جميع المديريات .

وتوسع نطاق الرفض للنظام الأساسي. فبالاضافة إلى نقابة التعليم للاتحاد الوطني للشغل التي أعلنت سابقا معارضة نظام بن موسى. التحقت نقابة المفتشين للجامعة الوطنية للتعليم –التوجه الديموقراطي ونقابة المفتشين –الإتحاد المغربي للشغل إضافة إلى جامعة التعليم بالإتحاد المغربي للشغل. علاوة على اختراق الرفض للنقابات نفسها التي شاركت في تزكية النظام الأساسي .

لقد نجحت وزارة التربية الوطنية في توحيد المعارضة للنظام الأساسي داخل قطاع التعليم وإشعال فتيل الغضب داخل الشغيلة التعليمية بمختلف فئاتها. وفشلت في توفير مناخ سليم يشجع ويحفز على العمل الجماعي للنهوض بالمنظومة التربوية. في مقدمته إيلاء بعض الإعتبار والكرامة لنساء ورجال التعليم. لتؤكد أن ما يهمها والحكومة هو الإنصياع لاملاءات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي تدفع زبناءها من الدول والأنظمة إلى الإتجاه نحو الخوصصة بما فيها قطاعات اجتماعية استراتيجية مثل التعليم والصحة والماء والكهرباء. ونجحت الشغيلة التعليمية في التموقع الإستراتيجي السليم من خلال تخطي الشتات والتفرقة صوب الوحدة البرنامجية في افق نظام أساسي بديل يستجيب للإنصاف والعدالة والعقلانية ومقتضيات الشراكة والتضمن. وهذا هو الطريق السالك لتعديل مرسوم نظام أساسي يسمح بوقف سياسة الإستهانة بالاستاذ واستراتيجية خوصصة المدرسة على تعبير أحد المهتمين بالساحة التعليمية.

تتمة: النظام التربوي العالمي الجديد

>>> ارتفاع كلفة التمدرس، حتى في القطاع العمومي وبالخصوص في السلك العالي، وتنامي سريع للتعليم الخاص بكل الأسلاك وبالمسالك المزعوم أنها أكثر رواجا في سوق الشغل؛

تحميل التلميذ مسؤولية التفوق في التحصيل (إلى جانب الأستاذ) وحثه على تبنى مشروع شخصي للارتقاء عملا بمقولة: "تكوين أفضل، شغل أفضل، لحياة أحسن" ؛

التفنن في تجريب طرق بيداغوجية والارتكاز عليها لحل معضلات نقص التحصيل وتكافؤ الفرص، كما لو أن الأمر يتعلق فقط باختيار التقنيات الأنسب للرفع من الإنتاجية، كان آخرها طريقة الفارقية التي تتوخى المواكبة الفردية لتقويم وردم الفوارق المترتبة عن اختلاف الأوضاع الاجتماعية؛

تعميم التوجه المبكر حسب معايير معينة تحدد للتلميذ مصيره المحتوم، في حين يعد هذا مسا خطيرا بحقه في النماء المتعدد الأبعاد مستفيدا في ذلك من الفرص المتاحة له لاحقا.

خلاصة

بناء على ما ورد أعلاه، تبدو واضحة مرامي سياسات الإصلاح التربوي الزاحفة عبر العالم، والتي تكمن في إرساء نظام تربوي نيوليبرالي. إن الدراسات النقدية المتوفرة بقدر كبير، كما مواقف الحركات المقاومة وبعض منظمات الأمم المتحدة ، تبين، بما لا يدع مجالا للشك، أن هذه السياسات تدميرية فعلا للطابع العمومي للتعليم بالإضافة لكونها باهظة التكلفة و شديدة الانتقائية. وبهذه المساوئ مجتمعة فلن يكون بوسعها الوفاء بكل ما لوحت به من وعود وأحلام مهما تعددت الخدع العقلانوية والتقنوية المجندة. فلا تكافؤ الفرص سوف يتحقق للجميع ولا التعلم من المهد إلى الحد سوف يعم؛ في الغالب، وحدها قلة قليلة ممن يستطيع أن يدفع أكثر سيكون من نصيبها الارتقاء والجودة والنجاح.

إذا كان هذا مصير المتعلمين في البلدان المتقدمة، فما بالك حين يتعلق الأمر ببلد كالمغرب لا يزال لم يبرح الرتب المتأخرة على سلم التنمية البشرية. إن الإصلاح التربوي المرتقب لن يبلي أفضل من سابقيه، ليس لأن الوسائل المالية وغيرها سوف تعوزه ولكن لأن به عور خلقي، وقد أريد له أن يكون كذلك.

بالمغرب لازال التعليم يشكل الفرصة الثمينة والمصيرية للأغلبية الساحقة من المواطنين في الارتقاء الاقتصادي والاجتماعي، ناهيك عن المنافع الإنسانية التي يسديها من تنوير وتوعية. وعليه، وجب توفير التعليم الكافي والجيد للجميع .

تنزع المواقف الرسمية، مغالطة، إلى تحميل المؤسسة التعليمية مسؤولية الإخفاق في ربط التكوين بالشغل، بينما لا أحد من أصحاب القرار يسائل النسيج الاقتصادي، خاصة، عن عقمه العضال في خلق الشغل الكافي. ثم ما بالهم لا يفطنون إلى النقص الصارخ في جميع المهن والمهارات والتخصصات، على اختلاف مستوياتها؛ ألا يرون أن البلد لا يزال بعيدا عن مرحلة الإشباع من حيث الرقي الإنساني؟

ضدا على ما سبق، يكتفون بالإمعان في التأكيد على صواب فصل التكوين عن التوظيف. من المعلوم، مثلا، أن مراكز تكوين الأساتذة أنشئت خصيصا للمزاوجة بين سد الخصاص وملاءمة التكوين مع الشغل في القطاع العمومي، وبدل الإبقاء على هذه الصفة وتجويدها، إذا بالتخريب يطالها، بدعوى تمكين أكبر عدد من المتدربين الاستفادة منها. إذ سوف تتاح للخريجين فرص التوظيف بعد اجتياز مباراة بنجاح، أو الالتحاق بقطاع التعليم الخاص أو الذهاب للعمل بدول الخليج (هكذا..).

فابشر يا مصطفى ، وابشري يا نجية ؛.... و ما رأيك يا بهية !!؟

"الديمقراطية": تدعو لطرد سفراء إسرائيل من العواصم العربية والصديقة كخطوة أولى على الجريمة الوحشية في المستشفى المعمداني

دعت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين العواصم العربية التي لها علاقة مع دولة الاحتلال الى طرد سفراء إسرائيل لديها رداً أولياً على جريمة قصف وتدمير المستشفى المعمداني في غزة على الجرحى والمصابين والاطقم الطبية المنهمكة في بلسمة جراح أهلنا المحاصرين بالنار والحديد على يد دولة الوحشية الإسرائيلية، التي تجاوزت بوحشيته كل الحدود وكل التصورات البشرية.

وأضافت الجبهة الديمقراطية لقد توغلت إسرائيل بعيداً في سفك الدم الفلسطيني من نساء وأطفال ومسنين مدعومةً بكل وقاحة من رأس الافعى الإمبريالية جو بايدن ومن تشجيع الغرب الأوروبي لها وعلى سلوكياتها التي لم تقم وزناً لأية معايير إنسانية مما ترك شعبنا وحيداً في مواجهة الدولة التي تدعي انها القوة الرابعة في العالم فأذلها وألحق بها العار مرةً حين اقتحم مواقعها العسكرية التي كانت تشكل الجدار الحديدي لفرض الحصار على القطاع ومرةً أخرى بتحديه آلة الحرب الإسرائيلية بلحمه الحي ودمه المسفوك غير عابيء بالثمن الذي سيدفعه للظفر بحقوقه الوطنية كاملةً.

كذلك دعت الجبهة الديمقراطية القيادة السياسية للسلطة الفلسطينية بمقاطعة الإجتماع المزمع عقده مع الرئيس الأمريكي جو بايدن، فهو من أصدر أمراً بالحرب على شعبنا، وهو من زود دولة الاحتلال بالأسلحة المدمرة بما فيها الفسفور الأبيض المحرم دولياً، وهو من أرسل أساطيله لترهيب شعبنا ومقاومته الباسلة وحلفائه في الميدان كما أنه هو من جيش الغرب الأوروبي ضد شعبنا ومقاومته في انتهاك صارخ للقوانين الدولية وكل المعايير ذات الصلة بحقوق الانسان والحرية والامن والسلام.

ختمت الجبهة الديمقراطية الى أهلنا في عموم مناطق الضفة الفلسطينية بما فيها القدس عاصمة دولتنا والى أبناء شعوبنا العربية الذين توافدوا بمئات الالاف الى الشوارع يدينون الجريمة النكراء ويجددون ولائهم لقضية الشعوب العربية الأولى فلسطين ما يؤكد مرةً أخرى أن ما بعد "الطوفان الفلسطيني" (طوفان الأقصى) لن يكون كما قبله.

الإعلام المركزي

الجبهة الشعبية:

بايدن رأس العدوان وزيارته إعطاء مزيد من الضوء الأخضر لجرائم الاحتلال

أكدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن زيارة مجرم الحرب الأكبر الرئيس الأمريكي "جو بايدن" إلى المنطقة تأتي في إطار الشراكة مع الكيان الصهيوني لمواصلة مجازره وحرب الإبادة التي يشنها على شعبنا في القطاع، وفي إطار مواصلة الدعم السياسي والعسكري غير المحدود للكيان.

وشددت الجبهة بأن الإدارة الأمريكية هي من تقود حرب الإبادة على شعبنا، وتشارك فيها وتحشد لها حلفائها، وتُزود الكيان الصهيوني بشتى أنواع الأسلحة المُحرمة دولياً والتي يستهدف خلالها الاحتلال الأطفال والنساء والمدنيين الآمنين في بيوتهم.

وأضافت الجبهة أن هذه الزيارة تأتي أيضاً في إطار محاولة ترميم صورة الكيان الصهيوني وجيشه المهزوم التي حطمتها المقاومة في ساعات محدودة صباح يوم السبت الموافق 7 أكتوبر، مؤكدةً أن العالم أجمع رأى بأم عينيه حقيقة الجرائم الصهيونية المرتكبة بحق الأطفال، وافتضاح الأكاذيب الأمريكية والرئيس بايدن التي تم ترويجها للتغطية على جرائم الاحتلال.

ودعت الجبهة الجماهير العربية وقوى التضامن إلى استقبال الرئيس المجرم بايدن بتصعيد فعالياتها ونضالاتها ضد السفارات والمصالح والاساطيل والقواعد الأمريكية على امتداد العالم، فهذا الكيان الامبريالي المجرم المتورط بإراقة الدم الفلسطيني وتزويد الكيان الفاشي بأدوات القتل اللازمة من الانظمة والاسلحة والصواريخ، ومواقفه الوقحة والمعادية التي توفر الغطاء لتدمير قطاع غزة يجب أن يواجه بكل أشكال المقاومة والرفض في المنطقة والعالم

عن بوابة الهدف

جميل مزهر يدعو لانتفاضة شاملة في وجه الإحتلال

أكَّد نائب الأمين العام للجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين الرفيق جميل مزهر، خلال تصريح له أنّ "شعبنا الفلسطيني يخوض ملحمة (طوفان الأقصى) البطوليّة التي دشّنها ثلة من المقاومين الأبطال الذين تمكّنوا في بضع ساعات بعملية مباغتة ومفاجأة للعدو؛ من تكبيده خسارة مذلة؛ دمّرت خلاله استراتيجيته الأمنيّة والدفاعيّة، وإلحاق هزيمةٍ عسكريةٍ وأمنيةٍ مذلة".

وشدّد الرفيق جميل مزهر عبر كلمةٍ مسجّلة بثّتها قناة الميادين الفضائيّة، على أنّ "العدو الصهيوني يرتكب مجزرةً بشعة في مشفى المعمداني في مدينة غزّة راح ضحيتها مئات الشهداء، من الأطفال والنساء والشيوخ في محاولة من هذا العدو لتركيع شعبنا وفرض الاستسلام عليه، والتهجير تحت نيران القصف والتدمير، ونقول لهذا العدو المجرم: مهما ارتكبت من مجازر دموية، لن يرحل شعبنا بل سيبقى ثابتًا وصامدًا على أرضه ولن يتركها مهما غلت التضحيات".

ولفت مزهر، إلى أنّ "هذه الجرائم لا يمكن أن تغطي على هزيمة العدو؛ والعار الذي لحق بجنوده ومنظومته الأمنية، وأمام هذا الجنون والاجرام الصهيوني، بات من الضروري التحرّك العاجل لإنقاذ شعبنا الذي يتعرّض لحرب إبادة وتطهيرٍ عرقي".

وردًا على هذه المجزرة البشعة، دعا الرفيق مزهر "جماهير شعبنا في الضفة و القدس وأراضي 48 للانتفاضة الشاملة في وجه الاحتلال وقطعان المستوطنين"، فيما دعا "الزعماء العرب لموقف مشترك لمقاطعة الإدارة الأمريكيَّة وطرد قواعدها العسكريّة وإغلاق سفاراتها في المنطقة".

وشدّد الرفيق نائب الأمين العام، على ضرورة "طرد سفراء دولة العدو وسحب سفراء العرب من دولة الكيان الصهيوني"، داعيًا "الجماهير العربيّة للتحرّك الجماهيري الحاشد في الميادين والساحات ومحاصرة السفارات الأمريكيّة والصهيونيّة في بلدانهم".

كما دعا مزهر "القوى الحرّة والمتضامنة مع الشعب الفلسطيني حول العالم بتصعيد نضالها وكفاحها ضد العدو الصهيوني والإدارة الأمريكيّة وقوى الاستعمار القديم الجديد في أوروبا الشريكة في هذا العدوان على شعبنا".

وفي ختام كلمته، خاطب الرفيق جميل مزهر كافة أبناء شعبنا بالقول: "أهلنا وشعبنا الأبي البطل: رغم القصف والتدمير وحرب الإبادة التي يمارسها العدو ضد شعبنا، ورغم الشراكة الأمريكيّة والغربيّة، فإنّ شعبنا ومقاومتنا بخير، يجترحون البطولات، ولن يستسلموا، ولن يرفعوا الراية البيضاء، وبكل يقين فإنّ مقاومة شعبنا ستدشّن طريق النصر المؤزّر والمحتّم على هذا الكيان الصهيوني المجرم والمهزوم، والمعركة مستمرة، والنصر حتمًا حليف الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة".

الجيش والصراع الطبقي في أفريقيا:
بداية أفول النيوكولونيالية الفرنسية في غرب أفريقيا

إ.ح

• الوقائع :

عرفت السنوات الثلاث الأخيرة مجموعة من الأحداث المثيرة في القارة الأفريقية كان أبرزها "الانقلابات العسكرية" في عدد من الدول الأفريقية من أبرزها مالي والنيجر وبوركينافاسو، أقلقت دول الغرب الرأسمالية الاستعمارية وفي مقدمتها فرنسا وحلفائها لسببين الأول هو أن هذه "الانقلابات" غير متحكم فيها من طرف الأجهزة الاستعمارية ولها بعد وطني تحرري وتدعو إلى جلاء القواعد العسكرية الاستعمارية، والثانية هو أن هذه الانقلابات تتوفر على الحاضنة الشعبية، فكيف نفهم هذه "الانقلابات" التي تحمل شعارات تقدمية وتحررية؟ وما هي الشروط الضرورية لكي لا تتحول إلى حكم عسكري دائم واستبدادي وتسقط من جديد في أحضان التبعية؟

علما أن الاستبداد والتبعية هما سبب معضلات وتخلف بلدان القارة الأفريقية.

• تاريخ من الإنقلابات الرجعية بدعم الدول الإمبريالية:

استطاعت دول الغرب الرأسمالي والو.م.أ أن تجد لها موقع قدم في الماضي الاستعماري للقارة الأفريقية لإعادة تجديد هيمنتها بعد الثورات التحررية للخمسينات والستينات من خلال أوفاق "الاستقلالات" في إطار التبعية ،وهي في الغالب أوفاق سرية تضمن الهيمنة على الموارد وعلىالعملة وعلى السياسة الخارجية وعلى تكوين وتأطير الجيوش المتحكم في قيادتها وعلى تنظيم انتخابات شكلية عند تأزم الديكتاتوريات لطلاء هذه الأنظمة العميلة بصباغة ديمقراطية الواجهة .

لقد هيمنت فرنسا على غرب أفريقيا وبريطانيا على شرقها وجنوبها مع بعض المستعمرات لدول أوروبية أخرى (بلجيكا – هولندا – ألمانيا – البرتغال....)

لقد استطاعت حركات التحرر الأفريقية من التصدي بل وهزم هذا المشروع الاستعماري الجديد ،و برز في قلب الحرب الباردة والاستقطاب الدولي بين الأنظمة الاشتراكية والنظام الرأسمالي وعملائه زعماء لقيادة موجة التحرر الوطني منهم باتريس لوموبا (الكونغو الديمقراطية)وطوماس سانكرا (بوركينافاصو) والمهدي بنبركة (المغرب) إضافة إلى الدور التاريخي لنيلسون مانديلا في تحرير جنوب أفريقيا من النظام العنصري .

لقد استطاعت القوى الاستعمارية واستخباراتها وعملائها اغتيال العديد من هؤلاء الزعماء الذين من خلال أسلوب قيادتهم الثورية لشعوبهم خلفوا أثرا نفسيا وإيديولوجيا لنموذج قادة التحرر من الاستعمار ،وفي كل مرة كان يتم "تنصيب" قادة عملاء تابعين يرهنون البلاد بالريع والقمع وتوجيه الاقتصاد نحو التصدير لخدمة حفنة من المنتفعين ولخدمة مصالح دول الغرب الرأسمالي وشركاته وتمكينهم من الحصول على الموارد الغنية للقارة بأبخس الأثمان إضافة إلى التحكم في عملات الدول وصرفها عن طريق البنك المركزي الفرنسي (حوالي 14 دولة) وتحويل أراضي القارة إلى محميات سياحية ومواخير مستباحة لبورجوازية الغرب الرأسمالي.

لقد تم تنظيم أزيد من مئات الانقلابات بالقارة، أغلبها انقلابات رجعية لنخب ومافيات عسكرية موجهة من طرف دول الغرب الرأسمالي (فرنسا – بلجيكا...) ودول أخرى وهي انقلابات ضد الشعوب الأفريقية المقصية والمقموعة بخلفية استعمارية وعنصرية، ولكون هذه الأنظمة سلطت على الشعوب نظاما قمعيا صلبا وشرسا فإن إمكانية بناء أحزاب ونقابات معارضة حقيقية أصبح من الصعوبة بمكان حتى في الأنظمة التي تنظم الانتخابات الشكلية فأحرى في الأنظمة العسكرية.

إن قمع وتصفية المعارضة المدنية التقدمية، واستمرار الغضب الشعبي من هذه الأنظمة الفاسدة سيجعل المؤسسات العسكرية في أغلب هذه الدول يخترقها الصراع الطبقي بين قادة عسكريين يتمتعون بالريع ويستفيدون من الفساد ومن النفوذ المطلق المدعم من الاستعمار الجديد مقابل قمع شعوبهم (بشرة سوداء أقنعة بيضاء حسب تعبير فرانز فانون)، والتوقيع على صفقات لرهن الاقتصادات الأفريقية بالنهب والسلب للشركات المتعددة الجنسيات ورهن الدول بتوصيات ومخططات بنوك تفقير الشعوب (البنك العالمي وصندوق النقد الدولي) وضرب مصالحها الحيوية في التعليم والصحة والشغل وبناء التنمية التي تخدم مصالح الشعوب الافريقية .

لقد كانت فرنسا هي الدولة الأكثر عنفا وشراسة في تنفيذ العمليات العسكرية لقمع الشعوب والنخب وللتدخل العسكري في غرب القارة والتي تعتبره حديقتها الخلفية وتنظيم الانقلابات لصالحها ولصالح النخب الفاسدة والتابعة أو تنظيم عند "القوة القاهرة" انتخابات لإعادة هؤلاء الديكتاتوريين إلى السلطة عن طريق صناديق الاقتراع بعد اجتثاث المعارضة وتدجين القوى السياسية وصناعة أحزاب وتنظيمات "ديمقراطية" على المقاس.

• عقيدة التحرر الوطني تخترق البنية العسكرية في العديد من البلدان الافريقية:

إن هذا الصراع الطبقي بين إرادة التحرر الوطني والرغبة في التغيير الديمقراطي الشعبي وبين التبعية والديكتاتورية، كان دائما يخترق المؤسسات العسكرية وكانت عقيدة التحرر الوطني للقادة التحررين من الشباب في الغالب تسكن وجدانهم وأفكارهم، لكن ظروف القمع الشرس والعولمة (سيطرة القطب الواحد الرأسمالي) على العالم لثلاث عقود الأخيرة وقدرة الإمبريالية على تحطيم دول وطنية واغتيال بعض قادتها أو إدخالها في دمار وخراب وحرب أهلية (العراق – سوريا – ليبيا) وقدرة الكولونيالية الفرنسية على تصفية قادة بارزين لدول قائمة

الذات(حالة ليبيا القدافي) لم يوفر الظروف المواتية للتطلعات التحررية الكامنة وسط المؤسسات العسكرية وخارجها .

لقد سمحت الخمس سنوات الأخيرة وخاصة بعد الحرب في أوكرانيا بين الناتو وروسيا، والتقاطب الاقتصادي بين روسيا والصين من جهة (ما يسمى "الدول الصاعدة") والغرب الرأسمالي الامبريالي التقليدي ،والتواجد العسكري لروسيا في أفريقيا الغربية (والشرقية) والاستثمار الاقتصادي للصين في أفريقيا جعل العديد من النخب المدنية والعسكرية ترى الفرصة سانحة للتخلص من العدو الأكثر شراسة (فرنسا والو.م.أ) واللعب على التوازنات الدولية الجديدة لتحقيق مسافة من التحرر وإعادة بناء الذات الوطنية والعلاقات الخارجية على أسس أكثر تكافئا و أقل غبنا واستغلالا وتدخلا في الحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية بل والهيمنة المالية كذلك.

إن هذا الوضع المتسم بالانقلابات ذات السند الشعبي في أفريقيا الغربية (مالي – بوركينافاصو– النيجر – ...)، وعدم تصديق القيادة الإمبريالية الفرنسية أن أجل أفولها في غرب أفريقيا على الأبواب جعلها تنهج سياسة الإمعان في التصدي للروح التحررية الصاعدة بالأساليب القديمة مما زاد من تأجيج الغضب الشعبي ضد الاستعمار ووفر التعبئة اللازمة ضد القواعد العسكرية الامبريالية.

إن هذه "الانقلابات" ذات السند الشعبي والروح التحررية تحظى بدعم شعبي مهم ،لكن ذلك غير كاف للقول بأن هذه التغييرات التحررية ومحاولة القطع مع الاستعمار الجديد قد تمت فالأمر يتطلب فيما يتطلبه ما يلي :

– الحفاظ على السند الشعبي ودعم قوى اليسار الثوري والقوى الديمقراطية المناهضة للإمبريالية من خلال جبهات وطنية شعبية للأحزاب والنقابات الغير متورطة مع القطب الاستعماري.

– الجلاء التام للقواعد العسكرية الفرنسية وللإمبرياليات الغربية.

– تأميم المناجم والقطاعات الاستراتيجية، وربط شراكات اقتصادية متكافئة مع باقي دول العالم،مع ضمان استقلال العملات الوطنية.

– الدفع بالتضامن بين الشعوب الافريقية وقواها التحررية ضد التدخلات الخارجية

– وضع أجندة زمنية لإقامة ديمقراطية شعبية تحصن المكتسبات وتسد الذرائع الامبريالية حول ما يسمى "تهديد الديمقراطية"

– توفير شروط الحصانة الشعبية ضد القوى المضادة العميلة للاستعمار التقليدي والجديد والتعاون لتجفيف ينابيع فتائل الحروب الأهلية والإرهاب المسخر إمبرياليا.

– العمل على الصعيد الإعلامي لتوضيح ما يلي :

– الطبيعة التحررية الانتقالية لهذه الانقلابات

– الدفع بالاتجاه التحرري إلى مداه الأعلى وتفنيد دعاية الاعلام الغربي بكون هذه الانقلابات ستعوض الاستعمار الفرنسي والغربي ب"الاستعمار الروسي والصيني" وكأن هذه الشعوب قاصرة على فهم طبيعة الأنظمة وعلى ترتيب علاقاتها الدولية وفق المصلحة الوطنية أخذا بعين الاعتبار متغيرات الجيوستراتيجية. (ذهنية الغرب الرأسمالي العنصري ترى بأن الشعوب الافريقية هي شعوب قاصرة طفولية بدائية تبحث عن سيد جديد!)

– التمييز بين الانقلابات بدون سند شعبي حقيقي المدعومة إمبرياليا ضد الشعوب، وبين انحياز الجيش للتطلعات الشعبية.

– توفير شروط التضامن بين الدول والشعوب الافريقية والغير أفريقية المناهضة للإمبريالية

– ترسيخ التضامن الأممي فلا يمكن تحقيق التحرر من فرنسا والو.م.أ وتعبيد الطريق لتغلغل الكيان الصهيوني مثلا، هذا الكيان الذي يسخر أجهزته العسكرية والاستخباراتية والتقنية لخدمة صانعيه (دول أوروبا الغربية والو.م.أ)وجعل أفريقيا رائدة في مناهضة كيان الأبارتايد الصهيوني.

– تمتين العلاقة بين القوى التقدمية الأفريقية وفي مقدمتها القوى الماركسية اللينينية وعدم عزل نضالات شعوب أفريقيا الغربية عن باقي شعوب القارة وشعوب العالم.

– التضامن الإفريقي من أجل إنجاح الثورة الشعبية في السودان لتشكيل سلطة شعبية بديلة عن الديكتاتورية العسكرية القائمة المأزومة والتبعية ولتقوية المحور التحرري بأفريقيا، وفضح الدول التي تدعم بقاء الجيش في السلطة مقابل صفقات (روسيا) أوخوفا من البديل الثوري لقوى الحرية والتغيير وللحزب الشيوعي السوداني (الامارات والسعودية ومصر).

"الأساس الإجتماعي لقضية المرأة"
قراءة في كتاب ألكسندرا كولونتاي

عزيزة الرامي

أصدرت ألكسندرا كولونتاي كتابها " الأساس الاجتماعي لقضية المرأة " وهي في المنفى سنة 1909 ، والذي يحتوي على 4 محاور " مقدمة – النضال من أجل الاستقلال الاقتصادي – الزواج ومشكلة الأسرة ـــ النضال من أجل الحقوق السياسية.

تسعى كولونتاي من خلال كتابها الرد على الاتجاه النسواني حول قضية المرأة والدعوة لبناء حركة عمالية نسائية.

** المقدمة :

في الرد على الاتجاهات النسوانية البرجوازية تنطلق كولونتاي في المقدمة أنه من وجهة نظر " أتباع المادية التاريخية" حسب تعبيرها، فإنه يجب تقبل اختلاف الخصائص الطبيعية لكل من الجنسين وأن هذا الاختلاف ليس عائق أمام تنمية وتطوير النساء والحرية المطلقة لتقرير مصيرهن.

عكس الاتجاه البرجوازي حيث تصفه كولونتاي بكونه يسلط الضوء على مسألة تفوق أحد الجنسين على الآخر أو اختلاف بعض الخصائص وهنا تقصد أن الاتجاهات النسوانية البرجوازية تعتبر أنه في مسألة تحرر النساء فإن تناقضها الرئيسي والوحيد هو الرجل.

أما أتباع المادية التاريخية فإنما يسلطون الضوء على العوامل الاقتصادية بالأساس لجانب العوامل الاجتماعية ويعتبرون أن تحرر المرأة رهين بتحرر المجتمع وبناء المجتمع البديل الاشتراكي.

تنتقد كولونتاي الحركة النسوية البرجوازية باعتبارها تسعى للمساواة في إطار المجتمع الطبقي في أفقه الضيق ولا تناضل ضد أساس هذا المجتمع حيث تقول :

" تسعى النسويات إلى المساواة في إطار المجتمع الطبقي القائم ، ولا يهاجمن، بأي حال من الأحوال، أساس هذا المجتمع، إنهن يناضلن من أجل امتيازات شخصية"

** النضال من أجل الاستقلال الاقتصادي :

تنطلق كولونتاي من اعتبار أن وضع النساء يختلف باختلاف انتمائهن الطبقي وبالتالي فإنه من غير الممكن ظهور حركة نسوية موحدة في ظل مجتمع قائم على تناقضات طبقية.

و بالتالي تقسم كولونتاي النساء إلى معسكرين، الأول منتمي للطبقة البرجوازية " النساء البرجوازيات" والثاني منتمي للطبقة العاملة " النساء العاملات" وتعتبر كولونتاي أنه على الرغم من أن كلا الاتجاهين يرفعن مطلب تحرر النساء ولكن أهدافهما ومصالحهما متعارضة ومختلفة.

إذ أن النساء البرجوازيات يضعن الرجل كعدو رئيسي وبالتالي فنضالهن ينحصر في إطار النضال من اجل المساواة في الحقوق مع الرجل في إطار العالم الرأسمالي القائم حيث تقول :

" كل امتياز جديد تفوز به المرأة البرجوازية يعد سلاحا في يدها تستغل به شقيقتها الصغرى كما أنه يعمق الصدع ويعزز الانقسام بين نساء المعسكرين المتضادين، حيث تتضارب مصالحهما بشكل حاد وتصبح التناقضات بين تطلعاتهما أكثر وضوحا"

و هنا تسعى كولونتاي لتوضيح أن الامتيازات التي تحققها النساء البرجوازيات لا يستفيد منها كل النساء بل فقط " القلة المحظوظة" المنتمية للطبقة البرجوازية.

أما المرأة العاملة فإن منظورها لتحرر النساء ينطلق من انه رهين بتحرر الطبقة العاملة وأن الامتيازات المحصل عليها في النضال في ظل المجتمع الحالي تعتبر وسيلة لإحراز التقدم للنضال ضد العبودية الاقتصادية للطبقة العاملة.

غن المرأة العاملة تعتبر الرجل العامل رفيقها في النضال لتحرر الطبقة العاملة من العبودية والاستغلال المتوحش، وأن العدو الرئيسي في معركتها هو الرأسمالية المقيتة.

تعتبر كولونتاي أن المساواة بين الجنسين في الحقوق في الطبقة العاملة تعني الحصول على حصة متساوية من الظلم وبالتالي فإن المرأة العاملة لن تحصل على كامل حقوقها وتحررها الكامل إلا بتحرر الطبقة العاملة وبناء المجتمع الاشتراكي حيث تقول :

" إن كل ما حققته المرأة العاملة في مجال تحسين ظروفهن المعيشية، كثمرة الجهود التي بذلتها الطبقة العاملة بصفة عامة، ونضال نساء البروليتاريا بشكل خاص، إن تاريخ نضال النساء العاملات من اجل تحسين ظروف العمل والحياة الكريمة هو ذاته تاريخ نضال البروليتاريا من أجل التحرر."

و تشدد كولونتاي على أن المرأة العاملة لا يجب عليها أن تنخدع بالخطب الرنانة حول كون نضال جميع النساء هو واحد حيث تقول :

" يجب أن لا تنسى المرأة العاملة والحقيقة بالفعل أنها لا تنسى أنه في حين أن هدف نساء البرجوازية هو تأمين وضعهن الاجتماعي في ظل الإطار العام للمجتمع الذي يعادينا، فإنه هدفنا هو بناء، على أنقاض هذا العالم الذي عفا عليه الزمن، مجتمع العمال العالمي المشرق، حيث التضامن الرفاقي والحرية المبهجة"

** الزواج ومشكلة الأسرة :

تتطرق كولونتاي في هذا المحور لقضى الأسرة باعتبار التحرر الحقيقي للمرأة رهين أيضا بإيجاد حل لهذه القضية والتي لا تقل أهمية عن الاستقلال الاقتصادي والمساواة السياسية وتقول في نقضها للشكل الحالي للأسرة :

" لكي تصبح المرأة حرة حقا، عليها التخلص من القيود الثقيلة المتمثلة في الشكل الجائر الحالي للأسرة، والذي أصبح بالي بالفعل."

تعتبر كولونتاي أن المرأة مضطهدة في شكل الأسرة الحالي كزوجة وأم ومقيدة بنصوص قانونية وتشريعية ناتجة عن المجتمع الرأسمالي والذي يعطي الحق للزوج في الهيمنة المادية والمعنوية على الزوجة وتعتبر أن هذا الشكل يضطهد النساء من جميع الطبقات ويضعهن تحت وصاية الزوج.

و توضح كولونتاي أن النسويات البرجوازيات قد ناضلن من أجل " الحق في الأمومة " ومن أجل أشكال أكثر تحررا للزواج ومر عبر التاريخ عدة نماذج لشابات العالم البرجوازي اللائي تحدين المجتمع وطالبن بالحق في الحب دون توصيات ودون قيود " الحب الحر".

و في تحليلها لهذه الفكرة فإنها تنطلق من طرح أسئلة حول مسألة " الحب الحر" وتجاوز العقد الرسمي دون إضرار بمصالح النساء مسألة غير ممكنة حيث تقول :

" إن طرح فكرة ' الحب الحر' باستمرار على المجتمع الطبقي المعاصر، بدلا من المطالبة بتحرير المرأة من مشاق الحياة الأسرية بشكل حقيقي ، حتما سيضع على كاهلها عبئا جديدا وهو مهمة رعاية أطفالها، وحدها ودون مساعدة"

إذن فكولونتاي هنا تعتبر أن الاتجاه الصحيح هو النضال من أجل إقرار إصلاحات سياسية في مجال العلاقات الاجتماعية والتي من شأنها نقل الالتزامات من الأسرة إلى المجتمع والدولة وإعفاء النساء من المهام المنزلية البائسة وحماية الأمومة والمساواة الأخلاقية بين الجنسين حيث تقول :

" نحن نطالب بقبول أن تكون الأخلاق وحدها هي الملزمة لكلا الجنسين، نحن نرفض الحرية الجنسية بشكلها الحالي ومعيارنا الأخلاقي الوحيد هو أن يكون أساس أي علاقة حرة هو الحب الحقيقي"

** النضال من أجل الحقوق السياسية :

تنطلق كولونتاي من اعتبار أن النساء البرجوازيات والنساء العاملات يناضلن من أجل الحقوق السياسية ولكن من موقعين طبقيين متناقضين ، إذ أن نضال النساء البرجوازيات انحاز للإصلاح الاجتماعي سعيا وراء تمثيلية سياسية للنساء في المقاعد الانتخابية في مختلف الهيئات الرسمية للدولة الطبقية لجانب الرجال للدفاع عن مصالحهن الطبقية وتسجل كولونتاي أن النساء البرجوازيات لا يخترن مطلقا خيار " الصراع الطبقي" لجانب الطبقة العاملة المضطهدة.

كما تعتبر أن النساء البرجوازيات على الرغم من كونهن في وضع للامساواة مع الرجل في مسألة الحقوق السياسية مثل وضع النساء العاملات غير أنه هدفهن أساسا هو تحقيق امتيازات طبقية خاصة مستغلات النساء العاملات وغير مكترثات بمعاناتهن وأوضاعهن وهو ما يتم تأكيده في قولها

" عندما تتحدث النساء البرجوازيات إلى النساء العاملات حول الحاجة إلى النضال المشترك لتحقيق بعض المبادئ النسائية العامة، فإن نساء الطبقة العاملة، وكرد فعل طبيعي، لا يثقن بهن."

البناء الديمقراطي في المغرب وقضاياه، أي دور للشباب؟

سعد مرتاح

يعتبر مصطلح الديمقراطية من أكثر المصطلحات رواجا في العمل السياسي سواء المغربي أول العالمي، فالكل يطال بها والكل يدعي انضباط ممارسته لها ولقواعدها، وجميع الحركات الشعبية تطالب بها محتى الانظمة الحاكمة الديكتاتورية والاستبدادية هي الأخرى تدعي أن حكمها ديمقراطي.

إن كلمة الديمقراطية تعبير اصطلاحي يعود للعصر الإغريقي démos وتعني الشعب و gratos بمعنى حكم، فيكون المعنى المباشر لها "حكم الشعب" وهي تعني بصفة عامة ذلك النظام السياسي المبني على السيادة الشعبية عبر مشاركة المواطنين/ات في العملية السياسية، والفصل الحقيقي بين السلط الثلاث والذي تتم فيه مساءلة الحكام عن أفعالهم وتصرفاتهم، وفي قوانين وتشريعات تؤطر المجتمع مستمدة في أساسها من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها،

والديمقراطية لا تعني فقط حكم الاكثرية وفقط، ولا يكفي تحقيقها وجود مؤسسات سياسية خاضعة لأصناف من القوانين، وحتى لا تصبح غطاء لوصول المستبدين للحكم ووسيلة لإعادة انتاج أنظمة دكتاتورية تحمل في طياتها مشاريع هيمنية وعنصرية شوفينية وفاشية، فإنه بتطلب أيضا أن يكون الشعب معترفا بها كقيمة في حد ذاتها ومؤمنا بمضمون المبادئ التي تنطوي عليها، أي ان تتجاوز كونها مؤسسات دستورية وقوانين فقط إلى لتصبح سلوكا سياسيا واجتماعيا ونمطا للعلاقات الإنسانية يرتكز على العدالة والمساواة.

وبما أنه يستحيل بناء ديمقراطية حقيقية في المجتمع دون مشاركة قوية للشباب/ات في هذا البناء، على اعتبار الشبيبة الفئة أكثر دينامية في المجتمع والأكثر تقبلا للأفكار الجديد والأكثر نفورا للتقاليد والعادات كما تعتبر هي تلك الصفيحة الحساسة للصراع الطبقي فنظرا لامتلاكها روح التجديد والإبداع والاندفاع والتضحية والإصرار على الذهاب إلى أبعد مدى. وهي خصائص ضرورية لانتصار الديمقراطية والاشتراكية،

ونطرا لان الديمقراطية في المغرب بهذا المفهوم مستحيلة في ظل هذا النظام المخزني بكونه نظام مبني على تشجيع الانتهازية وإفساد النخب والقمع والفساد والرشوة واختراق الأحزاب واستغلال الدين وهذه كلها أشياء تعتبر من أسسه وهي منافية طبعا طولا وعرضا للديمقراطية.

ومنه فالنضال من أجل الديمقراطية بكل ابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية هو في العمق نضال ضد الطبقات السائدة ونظامها السياسي المخزني، فهناك علاقة جدلية بين التقدم في وضع أسس الديمقراطية الحقيقية عبر عزل المافيا المخزنية وتفكيك النظام المخزني، وبين تقويض الأسس المادية للطبقات السائدة.

ونظرا للعلاقة الوطيدة بين الديمقراطية والشباب/ات فإنه يجب على الشبيبة المغربية ان تكون في مقدمة المعارضين/ات لسياسات المخزن اللاديمقراطية،

وطبعا في المجتمع غير الديمقراطي ستكون التنشئة الشبابية في المؤسسات الرسمية، ناقصة وغير مكتملة، وبالتالي من الطبيعي أن تكون أغلب الشبيبة المنتمية للطبقات الشعبية تجد صعوبة بالغة في فهم الديمقراطية، لهذا على التنظيمات الديمقراطية التقدمية أن تقوم بخلق فضاءات حرة بديلة للشبيبة المغربية تشيع من خلالها القيم الديمقراطية الحقيقية وهناك أمثلة كثيرة للفضاءات التي يمكن إنشاءها أبرزها دور الشباب مثلا، وأيضا بإمكانها أن تساهم من خلال النقابات والجمعيات بصفة عامة التي تقودها في خلق إطارات شبابية موازية تتمتع بأقدر قدر ممكن التسيير والتقرير والتنفيذ وأن تكون مفتوحة في وجه عموم الشبيبة، هذه الآليات التي يجب أن تربي الشباب على الديمقراطية وعلى ثقافة الاختلاف وتقبل جميع الآراء.

إذن بصفة عامة قضايا ديمقراطية يجب على الهيئات التقدمية والديمقراطية إيصالها لأوسع شريحة ممكنة من الشباب والشابات ولإقناعهم على تبينها، فدائما ما أقول أنه لا يمكن قيام أي ديمقراطية حقيقية في المغرب، طالما الشباب/ات لا يضطلع بدوره الجوهري والحاسم في هذا النهوض.

وفي هذا الصدد هناك عدة قضايا مرتبطة بالديمقراطية يجب على التنظيمات المناضلة أن تحاول إشراك أكبر قدر ممكن من الشباب فيها أبرزها:

- **الدستور الديمقراطي:**

تعتبر قضية إقرار دستور ديمقراطي شكلا ومضمونا، من أهم النضالات التي تخضوها التنظيمات الديمقراطي اليوم، ويجب على الشبيبة في هذا الصدد أن تساهم بدورها، وذلك من خلال إعطاء رأيهم في الكيفية التي يمكن بها فرض هذا وان اختلفت أراءهم فتظل جد مهمة طبعا، وأي ديمقراطية في التفاصيل يجب أن ينص عليها هذا الدستور الديمقراطي، وطبعا ستكون هناك اختلافات وهذا هو المهم حيث من تلك الاختلافات وكيفية تدبيرها ستتعلم الشبيبة رويدا فرويدا النقاش واحرام الآخر ومقارعة الفكرة بالفكرة أي بنهاية المطاف ستكون تربية على أحد أهم مقومات الديمقراطية.

- **القضية الأمازيغية:**

لطالما كانت القضية الأمازيغية والمكانة الهامشية التي تحتلها في الخطاب الرسمي المخزني وفي السياسات العمومية أكبر شاهد على وزيف الشعارات الديمقراطية للمخزن، فالحل السديد للقضية الأمازيغية لن يكون إلا في إطار نظام الديمقراطي ينصف جميع اللغات والثقافات واللغات، على الشبيبة المغربية الطامحة للديمقراطية أن تعطيها دور هام

- **الصحافة الحرة وحرية الراي:**

يرتبط ازدهار المجتمعات البشرية ورقيها ارتباطا وثيقا بمدى حرية التعبير، في هي من أعظم الحريات وإحدى الركائز الأساسية الديمقراطية، ولهذا على الشبيبة المغربية المتعطشة للديمقراطية، أن تناضل من أجل فرض حرية الرأي والتعبير وعدم مصادرة هذ الحق تخت أي طائلة كانت، لهذا يجب التنظيمات الديمقراطية تشجيع الشباب/ات على الكتابة والتصريح في مختلف المواضيع العامة وحاميتهم من أي تضيق أو قمع سلطوي.

- **استقلالية المجال العام وتنظيم الشبيبة:**

ومؤدى ذلك وجود مجال عام مفتوح للشبيبة مستقل عن الدولة لأن هيمنة الدولة على المؤسسات والهيئات الاجتماعية والثقافة والإعلام يعدم الديمقراطية، لهذا يجب إقناع الشبيبة على ضرورة انخراطها في شبكات اجتماعية متنوعة كالأحزاب الحقيقية والنقابات والاتحادات الطلابية والجمعيات المدنية والتعاونية، فكلما زادت القدرة التنظيمية للشباب/ات على إنشاء تنظيماته المستقلة عن الهيئات الرسمية كلما اتسع المجال والقدرة على الحيوية والمبادرة والتنوع ويشارك بطريقة إيجابية في النضال والترافع في القضايا التي تهم الشأن العام.

- **العلمانية:**

لا يمكن بأي شكل من أشكال تصور ديمقراطية بدون علمانية، فالعلمانية تعني فصل الدين عن الدولة والسياسية بما يضمن حماية الدين من أي استغلال سياسي، وأيضا بما يضمن حرية الضمير والمعتقد لدى المواطن/ة، ولهذا للوصول إلى الديمقراطية لا بد من تربية الشباب على قيم العلمانية، بما هي تعني احترام ديانة الآخر ومعتقداته، الشيء سيني لنا جيلا متشبع بثقافة التسامح والاحترام. وأيضا جيلا رافض لتبرير السلوك ديكتاتوري على أساس الدين وهذا هو الأهم في هذه المسألة.

- **القضية الفلسطينية:**

لطالما كانت القضية الفلسطينية من أهم القضايا الديمقراطية في العالم بأسره، وبالتالي حث التنظيمات الديمقراطية على تبني الشبيبة للقضية الفلسطينية سيمكنهم مستقبلا من تبني جميع القضايا الديمقراطية في العام أجمع ومن الترافع عنها، والأهم من ذلك سيكتسبون روح التضامن مع الشعوب المضطهدة، والتضامن هو مبدأ ديمقراطي أصيل.

إذن بصفة عامة قضايا ديمقراطية يجب على الهيئات التقدمية والديمقراطية إيصالها لأوسع شريحة ممكنة من الشباب والشابات ولإقناعهم على تبينها، فدائما ما أقول أنه لا يمكن قيام أي ديمقراطية حقيقية في المغرب، طالما الشباب/ات لا يضطلع بدوره الجوهري والحاسم في هذا النهوض.

ملاحظة أولية حول مفهوم الديمقراطية

جيورجيو أغامبين
ترجمة : محمد بناصر

إنَّ كل حديث عن مصطلح "الديمقراطية" اليوم يشوبه ضرب من الالتبَاس المسبق قد يشوش مقصد مستخدمه . فإلامَ نرمي عند حديثنا عن الديمقراطية ؟ و على أي أرضية عقلانية نستخدمه ؟ إن ملاحظة متأنية نوعا ما تظهر أن من يناقشون اليوم مفهوم "الديمقراطية" يقصدون بهذا المصطلح تارة "تشكل الهيئات السياسية" و تارة أخرى "تقنية في الحكم "technique de gouvernement . إن أي متابع فَطِن سيدرك عاجلًا أنه متى سمع هذه الكلمة ، فإنها قد تعنيَ شيئًا من اثنين يختلف واحدهما عن الآخر: 1) طريقة تشكيل الكيان السياسي (وهنا نتحدث عن القانون العام)؛ أو 2) تقنية في الحكم (وهنا يكون سقف حديثنا الممارسة الإداري) . بعبارة أخرى ، يشير مصطلح الديمقراطية إلى شكل تشريع السلطة و إلى طريقة ممارستها على حد سواء. و بما أن المعنى الثاني يسود الخطاب السياسي المعاصِر، أي استخدامه في أغلب الحالات للإحالة على تقنية في الحكم (وهذا أمر لا يبعث، في ذاته، على الطمأنينة)، فإنه من السهل معرفة مصدر شعور القلق الذي ينتاب مَن يواصل –عن طيب نية– استخدامه بالمعنى الأول.

إن تشابك هذين المفهومين : القانونو-سياسي من جهة والإقتصادو-إداري من جهة أخرى ، له جذور عميقة ليس من السهل تفكيكها بوضوح في المثال التالي. عندما نجد – في كلاسيكيات التفكير الإغريقي- كلمة politeia (غالبا في إطار النقاش حول الأشكال المختلفة ل politeia : ملكية، أوليغارشية، ديمقراطية، وكذلك في parekbaseis الخاصة بها أو في انحرافاتها) نرى المترجمين يترجمون تارة ب"دستور constitution " و تارة ب "حكومة". هكذا ، ففي المقطع الذي يتحدث فيه أرسطو عن دستور أثينا (XXVII ch.) حيث يصف "ديماغوجيا" بريكليس periclés : demotikoteran synebe genesthai ten politeian» نرى المترجم الإنجليزي يقوم بالتحويل إلى: : « the constitution became still more democratic » . مباشرة بعد ذلك، يضيف أرسطو:"الأغلبية فقط".« apasan ten politeian mallon agein eis hautous » ، الأمر الذي يحوله نفس المترجم إلى : « brought all the gouvernment more into their hands ». من هنا بالطبع، فإن الترجمة ب :brought all the constitution، وكما يفرضه السياق العام كان سيؤدي إلى إشكالية.

من أين يأتي هذا الالتباس، هذا الغموض الذي يلف مفهوما سياسيا أساسيا، و الذي بواسطته يقدم نفسه تارة كدستور و تارة كحكومة" ؟ في تاريخ التفكير السياسي الغربي، تكفي الإشارة إلى مسارين حيث يظهر هذا الغموض بوضوح بارز: المسار الأول يوجد في كتاب السياسة (1279 25 sqq) ، عندما يعلن أرسطو عن رغبته في إحصاء و دراسة الأشكال المختلفة التي يتخذها "الدستور" (politeia) : » بما أن الدستور politeia والحكومة politeuma شيء واحد ، وبما أن الحكومة politeuma لها الولاية العليا (kyrion) على المدينة، فإنه ينبغي على الإطلاق أن يكون ذو الولاية هذا إما فردا واحدا و إما أقلية وإما المواطنين كافة... « الترجمات الشائعة تقول : "بما أن الحكومة والدستور شيء واحد، وبما أن الحكومة لها الولاية العليا على المدينة ".[...] على الرغم من أن الترجمة الأمينة توجب تقارب المصطلحين:politeia (النشاط السياسي\ الفعالية السياسية) و politeuma (المعطى السياسي الناتج) . من الواضح أن محاولة أرسطو التقليص من هذا الالتباس عن طريق هذه الصورة التي يطلق عليها kyrion هي المشكل الأساسي لهذا المسار. فاستعمال – وهذا الأمر لا يخلو من تعسف- المصطلحية المعاصرة: سلطة مؤسسة (بكسر السين) politeia وسلطة مؤسسة (بفتح السين) politeuma يتشابكان هنا على شكل سلطة سيادية (kyrion) والتي تظهر كأنها تقوم بتجميع الوجهين معا للسياسة. لكن لماذا ينقسم السياسي على نفسه بمقتضى ما يفصح عنه ال kyrion ، في لأم تام لهذا الانقسام ؟

المسار الثاني يوجد في "العقد الاجتماعي". ففي درسه لسنة 1978–1977 ، المعنون ب : » الأمن، المجال، السكان « ، أبان فوكو أن روسو سبق له أن طرح إشكالية التوفيق بين مصطلحية قانون-دستورية (» تعاقد« ، » إرادة عامة« ،» سيادة«) مع » طريقة في الحكم « art de gouvernement . لكن، في المنظور الذي يهمنا ، فإن الاتصال و الانفصال بين سيادة وحكومة ، والتي هي من أساسيات التفكير السياسي عند روسو، يعتبر أمرا محسوما. يكتب روسو في مقاله حول الاقتصاد السياسي: " أرجو من قرائي التمييز بين الاقتصاد العمومي الذي من المفروض أن أتكلم عنه والذي اسميه حكومة، و بين السلطة العليا التي اسميها سيادة، تمييز يتأسس على اعتبار مفاده أن الواحدة لها شرعية قانونية [droit législatif] ...[بينما الأخرى ليس لها إلا القوة التنفيذية."

هذا التمييز يعاد تأكيده في "العقد الاجتماعي" باعتباره توافقا بين الإرادة العامة و السلطة التشريعية من جهة، وبين الحكومة والسلطة التنفيذية من جهة أخرى . بالنسبة لروسو، نحن أمام عملية اتصال وانفصال لهذين العنصرين.. لذلك وفي الوقت نفسه الذي يتحدث فيه عن الانفصال ينفي قطعا أنه تقسيم للسيادي . كما هو الشأن عند أرسطو حيث السيادة و ال kyrion يشكلان معا واحدة من المصطلحات التمييزية والتي تجمع في عروة وثقى لا انفصام لها بين "الدستور" و"الحكومة".

وإذا كنا شاهدين اليوم على هيمنة مجحفة للحكومة و الاقتصاد على سيادة شعبية تم إفراغها تدريجيا من أي معنى و قيمة ، فلربما هو ذا الثمن الذي تدفعه الديمقراطيات الغربية نتيجة إرث فلسفي تحملته دون مراجعة. إن سوء الفهم الذي يتأسس على فهم للحكومة باعتبارها مجرد سلطة تنفيذية ، هو واحد من الأخطاء التي لها نتائج وخيمة على تاريخ السياسة الغربية . إنها أدت لتيه التفكير السياسي للحداثة وراء تجريدات فارغة كالقانون ، و الإرادة العامة ، و السيادة الشعبية ... تاركة إشكالية تمفصل الحكومي بالسيادي دون جواب قطعي. في آخر كتاب لي، حاولت أن أبين أن اللغز المركزي في السياسة ليس هو السيادة بل الحكومة، ليس الإله بل الملاك، ليس الملك بل الوزير، ليس القانون بل الشرطة police – أو لنكن أكثر تحديدا نقول إنها الآلة الحكومية المزدوجة، التي تتشكل وتحافظ على ديمومتها.

فالنسق السياسي الغربي اذن، هو نتاج الربط الحاصل بين عنصرين غير متجانسين، يستمدان الشرعية، ويساند كل منهما الآخر : عقلية سياسو-اقتصادية و عقلية اقتصادو-حكومية، » شكل من الدستور« و » شكل من الحكومة« . لماذا يلف الغموض إذن مفهوم politeia؟ ما الذي يعطي للسيادي (kyrion) سلطة تؤمن وتضمن شرعية وحدتهما؟ أليس الأمر نتيجة وهم موجه أساسا لإظهار هذا اللامحكوم ingouvernable ، والذي هو في نفس الوقت مصدر و مسرب كل سياسة؟ من المحتمل أنه طالما لم يواجه الفكر هذه الازدواجية الإشكالية وهذا الترابط المفصلي والتباسه

يبقى كل نقاش للفكر حول الديمقراطية كشكل من الدستور و كتقنية في الحكم مهددا بالسقوط في الثرثرة.

---

(1)–: العنوان الأصلي للمقالة : Note liminaire sur le concept de démocratie ; Par : Giorgio Agamben dans ; Démocratie, Dans quel état ? ; par : Giorgio Agamben, Alain Badiou et autres ; Edition La Fabrique, 2009 ;pp :9–13

(2)–: جيورجيو أغامبين فيلسوف إيطالي متخصص في فلسفة والتر بنيامين، هايديغر، كارل شميث، وأبي واربورغ، مهتم بتاريخ المفاهيم في الفلسفة القروسطية على الخصوص و الدراسات المتعلقة بجينيالوجيا أصناف الحقوق و الثيولوجيا. يعتبر مفهوم البيوسياسة (السياسة الحيوية) المستعار من ميشيل فوكو في قلب أعمال أغامبين

ثقافة التغيير

مشكلة الجمهور

نورالدين موعابيد

أعترف شخصيا بأن مفهوم"الجمهور"، مفهوم إشكاليّ، لا يمنح نفسه بيسر، وهو ما لا يحتوي إيلاء الاحتفاء به القرطاس، ولا القلم، إن زججت برغبتي المحمومة محاولا اكتناهه باستقصاء شامل، ولاسيما بعد"فتوحات"العالم الأزرق الافتراضيّ، التي اخترقتنا؛إذ تحول عدد الجمهور الافتراضيّ إلى"معيار"يستند إليه أغلبهم في"تقويم" المنجز الثقافيّ(الفكريّ، الأدبّي، الفنيّ، الجماليّ..)، ومن الذرائع المضلّلة(اسم فاعل) أن يكون مطلق الجمهور ذا كفايات تتجاوز الرواية إلى الدراية في: تثمين هذا النشاط، أو تقدير ذاك العمل.ولعل كلنا يذكر ذريعة السينما التجارية المصرية-دون السينما الناقدة، الهادفة في بلد الأهرام،طبعا: ((الجمهور عايز كذا)).. وهو جمهور تنطبق عليه القاعدة المشهورة:"إن فاقد الشيء لا يعطيه."

ولأنني حريص على الشفافية-حرصي على الحياة-، فإنه غنيّ عن البيان اختلاف مفهوم الجمهور، و مفهوم المتلقي في نظرية التلقي، التي ترى أن المتلقي متعدد التمظهرات (المتلقي الضمنيّ، المتلقي الجامع، المتلقي المخبر..).وقد قاربت هذه النظرية في السنوات الخوالي يوم أنجزت بحثي في مركز تكوين مفتشي التعليم الثانويّ، فوج1995-1993.. لذلك صاغ بريشت نقده الدراما الأرسطية رافضا المفهومين: مفهوم التقمص، ومفهوم التطهير، معتبرا النقد الواقعيّ والديالكتيك التغييريّ أسمى خصائص المسرح الملحميّ. كما شجب مسرح الإيهام، لأنه يقول، بصراحة نادرة، :إنه يريد أن يفعّل في المسرح المقولة الماركسية (لم يفعل الفلاسفة حتى اليوم إلا على تفسير العالم، في حين كان عليهم أن يعملوا على تغييره.)

أعتقد مخلصا أن ما نظّر له بريشت هو ما يسوّغ تسمية المسرح أبا الفنون. ويؤكد أكثر من متتبع أن إقحام الجمهور في تقويم الكفاية الثقافية، والكفاية المنهجية، و الكفاية "الذوقية"جُرم ما بعده جرم، لأن ذلك الجمهور-كما أسلفت- ليس له لا في عير النقد الفنيّ، الجماليّ، ولا في نفيره، بل إنه مجرد متنطع، متسلق ليس غير.ومن أكبر المغيبات لجان القراءة المتمرسة، المفروض أن تكون ابنة شرعية من بنات التخصص الحقيقيّ بعيدا عن المحسوبية، والزبونية وشراء الذمم، حيث الابتذال والإسفاف والتفاهة.

ولربما أمكن تمييز الجمهور العفويّ، التلقائيّ، والجمهور الناقد، الذي لا ينطق ولا يتصرف عن الهوى، فيعدد مرجعياته، و وينوع استراتيجيات قراءاته المتكثرة(المتعددة)، و شتان الجمهوران، ثم، إن اعتماد معيار الكم لا يجدي فتيلا إذا لم يتطور ليغدو كيفا، وفق قوانين الجدل.. فالمقروئية محصنة بطبائع المتلقي، الذي يعي "ضرورة الفن"، كما هي واردة في مؤلف إرنست فيشر، بالعنوان نفسه، داعما مؤلفه الآخر:"الاشتراكية والفن".يقول هاشم النحاس:"إن السينمائيّ، في رأينا، لا يستطيع أن ينتج بدون جمهور، وبدون أسطورة، ويعني بدون جمهور معين، شكلته الظروف التاريخية، وبدون الأسطورة التي تعتمد إلى حد كبير مطالب هذا الجمهور، وعلى حد قول منديلو، فإن أكثر الكتاب استقلالا.. مشدود إلى روح عصره بأطواق من حديد.."(نجيب محفوظ على الشاشة. الهيئة المصرية العامة للكتاب.ط:01.السنة:1975.ص:84.)

والواقع أن الانشداد المشار إليه، انشداد نسبيّ، بما أن الوعي الممكن من خصائص الفكر المستقبليّ المؤمن بالتغيير حتى النخاع، نحو ما في ملحمة بلاد الرافدين(ملحمة جلجامش):"ولأخبرن بلادي عمّن رأى الأعماق".. فالحدس والنبوءة من مداميك الإبداع، و آلياته التي لا مناص منها.. وإلا فإن المآل هو المسخ والنسخ (إعادة الإنتاج).

هكذا يتبين أن"الجمهور" يمكن أن يكون المحرّ الذي يقيس مستويات الإبداع إنْ "تدجج"بما يكفي من أدوات العلوم الإنسانية، مؤمِّنا امتداد القيم الكونية في الزمكان، محافظا على الجواهر بدل الأعراض.

متابعة منا للتطورات الأخيرة في ملف التعليم ونتائج سلسلة حوارات النقابات القطاعية ورد فعلها المنظم كما هي ردود فعل مجموع التنسيقيات. ولأجله نستضيف من الرفيق عبدالله غميمط الكاتب الوطني للجامعة الوطني للتعليم التوجه الديمقراطي. بعدما عانت هذه النقابة المناضلة من محاولات توضيح مضامين ومخاطر ما يسمى "النظام الأساسية" ومحاولات عزلها وتقويض دورها في تأطير نساء ورجال التعليم. بكل مسؤولية وروح وحدوية يستشرف الرفيق غميمط أهم الخطوات الضرورية لتنظيم صفوف الشغالة التعليمية وتوحيد نضالاتها لتحقيق المطالب المشروعة لنساء ورجال التعليم وانقاد ما تبقى من منظومة تعليمية ذات الرهان الاستراتيجي.

1 – كيف استقبلتم الموسم الدراسي هذه السنة؟

بداية أتقدم بالشكر لجريدة النهج الديمقراطي على اهتمامها بموضوع التعليم في هذه المرحلة التي تعرف دخولا مدرسيا بموازاة حراك تعليمي ردا على فرض وزارة التربية الوطنية لنظام أساسي تراجعي ومجحف على نساء ورجال التعليم .

الدخول المدرسي لهذا الموسم أتى في نفس الشروط الموضوعية المؤطرة للوضع العام من استمرار رفع الدولة ليدها على القطاع عبر تقليص الانفاق العمومي ،واطلاق العنان لمخططاتها المرتكزة على توجيهات البنك الدولي ، وهو ما عزز منسوب تفكيك القطاع وضرب مقومات العمومية والمجانية ، وبسط كل مظاهر الخوصصة والهشاشة، ناهيك عن تدهور الاوضاع المهنية للمدرسين والمدرسات نتيجة تعاقب تنزيل مشاريع مستوردة من انظمة تعليمية أجنبية لها اطارها مبرراتها السياسية والاقتصادية ، وضعف القدرة الشرائية لعموم العاملين بالمدرسة العمومية .

كما تميز الدخول الحالي باستمرار ضعف وتراجع المعطيات الداخلية للمنظومة (خصاص في الاطر التربوية والادارية والتأطير والمراقبة والتوجيه والتخطيط التربوي، اكتضاض في الأقسام والداخليات ، هزالة الدعم الاجتماعي بالقطاع ...) في ظل الحديث المبالغ فيه للوزارة والحكومة عن تنزيل اصلاحات هيكلية في قطاع التربية والتكوين عبر مايسمى بخارطة الطريق الذي تدعي توجيه اهتمامها للمثلث التقليدي تلميذ ،أستاذ والمؤسسة التعليمية في الوقت الذي يتم إعادية صياغة مهام أضلاع المثلث بشكل ممنهج ضمن رؤية مقاولاتية يعتبر فيها التلميذ زبونا والأستاذأجيرا والمؤسسة مقاولة ، ومصادقة المجلس الحكومي على مرسوم النظام الأساسي لموظفي قطاع التعليم الذي جاء مخيبا لأمال كافة نساء ورجال التعليم، بعد سنوات من الحوار المغشوش والمرتكز للسرية والكولسة وعدم الوضوح مع الشغيلة .

2 – لقد تنبأ مؤتمركم الأخير بمواجهة تحديات جديدة للعمل النقابي في القطاع،كيف ذلك؟وهل من تصور للمرحلة في ظل تنشيط تشكيل تنسيقيات فئوية بمطالب مشروعة؟

– يتميز العمل النقابي بقطاع التعليم بسمات مختلفة عن باقي القطاعات ، اعتبارا للقوة العددية لشغيلته ، وتراكم الفعل النضالي الكفاحي في مواجهة السياسة التعليمية للدولة منذ الاستقلال الشكلي ، وتبوأ الحركة النقابية التعليمية الريادة في التنظيم والتأطير والتكوين ،وهو حدا بالدولة إلى اعتبار التعليم مصدر ازعاج له وتأليب لفئات اجتماعية أخرى ضد سياساته ، فكانت قراراته فيما بعد كلها تصب في ضرب التعليم العمومي وتقويض دوره المعرفي والقيمي وتداعياتها على تشكيل الوعي المجتمعي المناهض للمخزن وسياساته الطبقية ، ونظرا للتحول السلبي الذي لعبتها بعض الخطوط النقابية في ممارسة سياسة التعاون الطبقي والتماهي مع مشاريع البنك الدولي ، تأثر العمل النقابي تأطيرا وتكوينا ونضالا وتفاوضا وتراجعت الثقة فيه ،وهو ما خلق فرصة للدولة في تعميق اختياراتها اللاشعبية واللاوطنية واللاديمقراطية وتنزيلها بسرعة ، وهو ما خلق ردود فعل الشغيلة والتي تمظهرت في تشكيل تنسيقيات فئوية والتي جاءات في الحقيقة تعبيرا عن أزمة الممارسة النقابية في بلدنا. وتبعا للتشتت الأفقي الذي غزا القطاع ،وتأثر به ميزان القوة النضالي ، الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي لم يغب على تحليلها النقابي هذه المعطيات ومؤشراتها ، وهو جعلها في سيرورة ممارستها النقابية تنحاز الى التفاعل الايجابي مع الفعل التنسيقي في إطار جدلية التأثير والتأثر بغية الحد من العداء للعمل النقابي وعزله عن مهامه الأساسية التأطيرية والتفاوضية ،واتسمت عموما علاقة fne بالتنسيقيات باحترام متبادل ،وازعها المشترك هو ردم الهوة و المساهمة في الصراع الاجتماعي من داخل القطاع على أرضية المطالب المشتركة والفئوية .

وتقييما للوضع النقابي بالقطاع وانعاكسه على المسار النضالي والتفاوضي للحركة النقابية مع الوزارة ، تمت دعوة التنسيقيات والجمعيات المهنية الفاعلة من أجل نقاش سبل استنهاض الفعل النضالي الضاغط على النقيض ، وبعد نقاش أولي مرحب به من طرف أغلبية التنسيقيات ، تشكل التنسيق الوطني لقطاع التعليم الذي تتقاسم فيه كل المكونات نفس الواجبات والحقوق بهدف خوض معارك نقابية موحدة ضد النظام الأساسي المجحف والظالم، وترسيخ تقاليد العمل المشترك في الأقاليم والجهات، ونزع كل السلبيات العالقة .

3 – كيف تتصورون مسار حوارات منتجة مع الوزارة المعنية؟هل تتوقعون انفراجا على مستوى تجاوب المسؤولين مع مطالب الجامعة؟

انسجاما مع التوجه اللبيرالي الذي تعمل الوزارة الوصية على تنزيله بقطاع التعليم بهدف تقليص الميزانية العمومية الموجهة للقطاع ، وسن سياسة التقشف اتجاه حاجيات التلميذ والاستاذ والمؤسسة . وعملت على تقويض الأركان الأساسية للعمل النقابي،مستعملة التضييق على الحريات النقابية وتفعيلها التعسفي للاقتطاعات المتتالية من أجور نساء ورجال التعليم المضربين ، وشراء السلم الاجتماعي مقابل الفتات،مع تمتيع القيادات النقابية بامتيازات ريعية بمؤسسات تمثيلية لا تحضى فيها الشغيلة التعليمية باهتمام جدي حول مطالبها الجوهرية ومطالب المرفق العمومي . للأسف تم تكريس خطوط نقابية تتبنى التعاون الطبقية والشراكة بمفهومها الاستسلامي مع الحكومةو الوزارة ومصالحهما الخارجية ، مما جعل الحوار القطاعي بقطاع التعليم لا يتعدى لقاءات شكلية تفرض عبرها الوزارة تصورها لكل القضايا المرتبطة بالقطاع والعاملين به .

فالحوار القطاعي يفتقد لكل مقومات الجدية والمساواة بين طرفي النزاع الاجتماعي ، مما جعل نتائجه لا فائدة لها على الشغيلة بل تجهز عبرها الوزارة على مكتسبات مقابل بعض الفتات .

فنحن في الجامعة الوطنية للتعليم لدينا تصور للحوار يرتكز على ربطه بالنضال كآلية للضغط الجماهيري من أجل توفير ميزان قوة يسمح بفرض مطالب نساء ورجال التعليم ، فلا حوار حقيقي خارج القوة النضالية . وهذا ما عشناه للأسف الشديد لأكثر من عقد بقطاع التربية الوطنية ، خوض حوارات دون سند جماهيري وحدوي ، مما أنتج لقاءات شكلية تنتهي بإرادة الوزارة دون تحقيق فعلي للمطالب وتستأنف بإرادتها لغاية في نفسها ،تسعى عبرها تحييد الحركة النقابية ،وإخضاع الساحة لردود فعل مشتتةفي الزمان والمكان ، إلى أن تصل إلى ماتريد .

فالوزارة استأسدت في تدبيرها للقطاع عامة بتنزيل مشاريع تفكيكية دون اعتبار للمصالح الطبقية للفئات الاجتماعية التي هي في حاجة للتعليم كخدمة عمومية ، وعلى مستوى الحوار رفضت لسنوات التجاوب مع مطالب fne ، المرفوعة لها خلال أول لقاء مع الوزير الوصي ، وقررت بمعية شركائها الأوفياء على إخراج نظام أساسي تراجعي ومعمم للحيف على كافة الهيئات والفئات التعليمية،رفضته الشغيلة في معركة 05اكتوبر 2023 في شكل استفتاء عام لعموم العاملين بالقطاع بمختلف مواقعهم المهنية .

4 – هل لا زلتم تبحثون على تنسيق عمل النقابات التعليمية؟ هل ذلك ممكن؟

شكلت المبادئ الست للعمل النقابي داخل fne، بوصلتنا في الممارسة النقابية ، دون تهميش لإحداها أو تغليب أحد المبادئ على آخر . وشكل مبدأ الوحدة جوهر الخط النقابي الديمقراطي والكفاحي ل fne مقابل التشتيت الأفقي الذي أصبح هدفا للعديد من الأطراف الرسمية وغير الرسمية سعيا لإضعاف النقابة بالقطاع كقوة اجتماعية مستقلة وحدوية ،والتحكم في التمثيلية كتعبير عن خدمتها للرأسمال ومعبره السياسي .

فالجامعة كانت دائما وحدوية مع النقابات اولا والتنسيقيات ثانيا ، لكنها لم تكن تجد تجاوبا مع دعواتها المتكررة . والآن في ظل ما يعرفه القطاع من تراجعات خطيرة على مجموعة من المستويات، فقد بادرت fne إلى عقد لقاء تشاوري يوم 10شتنبر 2023توج بميلاد تنسيق وطني لقطاع التعليم كان له الفضل في الدعوة للإضراب التاريخي يوم 05اكتوبر 2023 والان يستعد لتنزيل برنامج نضالي قريبا رفضا للنظام الاساسي المفروض على الشغيلة ،ودفاعا عن الملف المطلبي العام المشترك والفئوي والذي سيقدم قريبا في ندوة صحفية. ونظرا لأهمية العمل النقابي في خوض الصراع الاجتماعي بقطاع التعليم ، فالحاجة لتنسيق نقابي نقدا ذاتيا بشكل جريء على الأخطاء القاتلة المرتكبة خلال عقود، ويضع الخلافات والحسابات الصغيرة هامشا ، وهذا الأمر سيخدم مستقبل الحركة النقابية أولا في مواجهة الهجوم الطبقي على قطاع التعليم ،وثانيا في إعادة بناء تصوراتها لتتلاءم مع مهام النقابة المناضلة وأفقها . لكن لأعتقد أن يتم الامر ،اعتبار لغياب ثقافة النقد والنقد الذاتي لدى تيارات غير عمالية.

5 – هل للمسألة التعليمية خاصة والاجتماعية عموما راهنية في النضال الديمقراطي العام في المرحلة؟ما التحديات التي تتوقعونها؟

شكل معارك قطاع التعليم في جوهرها محركا اساسيا للصراع الطبقي عبر مراحل تاريخية متعددة من تاريخ النضال السياسي والنقابي ببلدنا ، واستطاعت خلالها الشغيلة التعليمية التأثير في الصراع العام بشكل واعد . فالمرحلة الحالية تتميز بنقاش مجتمعي حول المسألة التعليمية في كل تموجاتها ، يوازيه انطلاق اضرابات و احتجاجات تعليمية لها تأثير واضح على المرفق ومحيطه العام ، يستوجب أخذه بعين الاعتبار في التحليل والمبادرة السياسيين .

على خلفية الهجوم الطبقي للدولة على مكتسبات موظفي وموظفات التعليم ،وما خلفه من بلترة واضحة لقسم كبير منهم ،ناهيك على إرسائه للعديد من بنيات الهشاشة في مجال التربية والتكوين.

ساهمت سياسات الاصلاح التربوي في بلدنا في اضعاف التعليم العمومي وتأزيمه وجعله غير قادرا على تلبية حاجيات المجتمع ، مما يضع مسؤولية كبرى على اليسار العمالي والعمل النقابي المناضل من أجل اطلاق مبادرات سياسية كبرى تفضح بشكل جلي الخلفيات السياسية والاييولوجية المؤطرة للاصلاحات ، وتنظم الفعل النضالي الناظم لحاجيات الشعب للتعليم العمومي من جهة ومطالب الموظفين من جهة أخرى .

فالمعركة التعليمية من أجل العديد من المطالب المشروعة تعد حالا أحد محركات النضال من أجل تعليم عمومي مجاني ديمقراطي وموحد تقتضي وحدة نضالية للجسم المناضل بالقطاع وبدعم من الأحزاب اليسارية والمنظمات الحقوقية .

يبقى المسير حابلا بالاكرهات الذاتية المتمثلة في غياب الارادة السياسية لدى قسم واسع من الحركة النقابية في استنهاض الوضع النقابي في ارتباط مع الوضع الاجتماعي ، والانخراط الفعلي في النضال العام حول قضية التعليم كقضية أساسية في الصراع ضد النقيض .

من تحديات الصراع الطبقي في المغرب

ب.ج

يعرف الصراع الطبقي في المغرب احتداما وتوسعا ملحوظين منذ اندلاع حركة عشرين فبراير سنة 2011.ويتخذ هذا الصراع مظاهر وأشكالا مرئية وأخرى مستترة.فمن جهة هناك الحرب الطبقية التي تشنها الكتلة الطبقة السائدة ضد الطبقة العمالة والجماهير الشعبية على كافة المستويات السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والايديولوجية .

في التحدي السياسي التنظيمي أو تحدي القيادة السياسة:

تبقى مهمة بناء التنظيم الذاتي للحركات الاجتماعية والاحتجاجية مسالة أساسية لأنها تمكنها من خوض الصراع بكيفية جماعية منظمة عبر فرز قياداتها الميدانية وبرامج نضالها الهادفة. وتستطيع عبر تجاربها وممارساتها في معمعان هذا الصراع اكتساب الخبرات وتطوير وعيها بما يفتح أمامها أفاق أفضل للنجاح في معاركها وتحقيق أهدافها.

إلا أن أفق هذه الحركات الاحتجاجية والاجتماعية،مهما بلغت قوتها وامتدادها الجغرافي والزمني، يبقى محدودا وغير واضح إذا لم يرتبط بأفق سياسي واضح يكون بمثابة البوصلة وهو بالنسبة لنا أفق التغيير الوطني الديمقراطي الشعبي. ولعل تجربة الحراكات الشعبية كحراك الريف خير دليل لتأكيد ذلك.وهذا الأفق السياسي لا يمكن أن تبلوره سوى قيادة سياسية ثورية.هذه القيادة الثورية ليست سوى الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين والذي يناضل النهج الديمقراطي من اجل توفير شروط الإعلان عنه في مؤتمره الوطني الخامس في الصيف المقبل إلى جانب كل الماركسيين والماركسيات المؤمنين بالمشروع التاريخي للطبقة العاملة.

*التحدي النقابي.

إن النضال النقابي ومن خلال واقعه المعتل، يعاني من الضعف والتشتت وهيمنة البيروقراطيات على أجهزته القيادية للنقابات والتي توجه هذا النضال وفق مصالحها وبمنطق التوافق الطبقي الذي هو في نهاية المطاف سوى سياسة العمالة الطبقية للبرجوازية التبعية السائدة ضدا على مصالح الطبقة العاملة. وقد برزت أهمية الانكباب الجدي على معالجة الموضوع على الخصوص أمام تنامي النضالات العمالية، سواء المؤطرة نقابيا أو العفوية غير المؤطرة في مواجهة هجوم الباطرونا المدعمة من طرف النظام المخزني، وأمام صمت وعجز القيادات النقابية في التصدي للهجوم الطبقي المخزني على مكتسبات وحقوق الطبقة العاملة في ظل حالة الطوارئ الصحية والتداعيات المأساوية لأزمة كورونا على أحوالها المعيشية وأحوال الجماهير الشعبية.

هذا الواقع يطرح على القوى اليسارية، والماركسية منها على الخصوص، والقوى الديمقراطية النقابية تحديات كبيرة مرتبطة بكيفية إعادة الروح النضالية والمصداقية للنضال النقابي العمالي الوحدوي وتخليصه مما علق به وأنهكه من بيروقراطية وانتهازية ووصولية وفساد ومخزنة وغيرها.ولعل من ابرز المهام/التحديات المطروحة على عاتق هذه القوى:

- التوجه نحو الارتباط والتواصل مع العمال/ات، إما مباشرة في مواقع تواجدهم/ن في الأحياء الصناعية والسكنية وهذا هو الأساسي والذي يجب على المناضلين/ات الماركسيين/ات إعطاءه الأهمية القصوى في نضالهم/ن اليومي، أو بطريقة غير مباشرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمجموعات الرقمية لنشر الوعي النقابي والسياسي وسطهم/ن وهذا مكمل للأول وداعم له نظرا لما يوفره من إمكانيات هامة للتواصل السريع واليومي مع العمال/ات وخاصة الشباب منهم/ن بحكم تمكنهم وانخراطهم الكثيف في التواصل الرقمي.

وفي هذا الإطار يشكل التضامن الميداني ودعم النضالات العمالية في مختلف المواقع والقطاعات سياسيا وإعلاميا وماديا مدخلا أساسيا لتسهيل عملية الارتباط والتواصل مع العمال/ات وكسب ثقتهم/ن، وبالتالي الانصهار معهم/ن ومن موقعهم/ن في الصراع الطبقي ضد الأعداء الطبقيين.

- بلورة تيار نقابي ديمقراطي وحدوي واسع داخل الحقل النقابي لتجاوز واقع التشتت والارتباك والصراعات المجانية الهامشية والذاتية وسط النقابيين اليساريين.تيار يقوم على مبادئ الوحدة والديمقراطية والتضامن والتقدمية، يوجهه شعار خدمة مصالح الطبقة العاملة ومواجهة الهجوم الرأسمالي المخزني التبعي.ويناضل من اجل تخليص النضال النقابي من البريوقراطية، وإعطاءه بعدا طبقيا عماليا ديمقراطياو تقدميا يقطع مع التشتت والانقسام والفئوية والانتهازية والالحاقية الحزبية.

- القيام بحملات وسط الطبقة العاملة لحث وتشجيع العمال/ات على التنقيب وتسهيل عملية التحاقهم/ن بالإطارات النقابية المناضلة متى توفرت شروط ذلك ومنها على الخصوص اقتناعهم/ن بضرورة تكوين نقابتهم/ن ووحدة صفهم/هن وتوجيههم/ن في ذلك بناءا على مدى توفر الشروط الذاتية والموضوعية لذلك. ومرافقتهم/ن لتبديد العقبات التي قد تعترضهم/ن في عملية التنقيب وبلورة برامج تكوينية لفائدتهم/هن لاكتساب الوعي بأوليات العمل النقابي وخاصة على مستوى التنظيم وصياغة المطالب وتقنيات الحوار وتدبير المعارك. ونشر قيم التضامن والتعاون والوحدة وسطهم/ن.

إن معالجة هذين التحديين السياسي والنقابي اللذين تواجههما الحركة العمالية والجماهيرية لن تتم إلا في إطار تصور علمي جدلي يربط بين ما هو سياسي ونقابي في سيرورة التغيير الثوري بقيادة حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين للقضاء على الرأسمالية التبعية والنظام المخزني وبناء النظام الوطني الديمقراطي الشعبي الذي يمهد الطريق للاشتراكية.

من وحي الأحداث

التطبيع جريمة سياسية غير قابلة للتبييض

التيتي الحبيب

نظمت القوى المناهضة للتطبيع ببلادنا مسيرة شعبية بالرباط يوم 15 أكتوبر دعما وإسنادا لمعركة "طوفان الأقصى" كانت الاستجابة واسعة جدا لدعوة "الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع" والتحقت بهذه الدعوة مجموعة القوى السياسية والجمعوية لنصرة فلسطين وهذه المجموعة تستعمل كحصان طروادة تتسرب منه العدالة والتنمية عبر جمعيتها الدعوية.

كان لحضور البيجيدي المقنع والغير مقنع في مسيرة 15 أكتوبر الشعبية مفعول رجعي ومتخلف. لقد رصدت العديد من الممارسات المشينة والتي تشتت أي عمل جدي وتقدمي يمكن للجهة الداعية له ان اقوم به وتحدث من خلاله نوعا من التراكم والتطوير للوعي الجمعي لشعبنا تجاه القضية الفلسطينية لتصبح قضية عادلة يخوض شعبها نضاله الوطني التحرري ضد الاستعمار الصهيوني الامبريالي شعب متعدد المكونات لهويته التي صهرت على مدى أحقاب التاريخ.

رفعت العناصر المنفلتة شعرات غاية في التخلف يعتقد ان الحركة المناضلة ببلادنا تجاوزتها لكن هؤلاء أنصار البيجيدي كانوا يصرون على تمزيق الصفوف وجر الوعي الجمعي إلى الخلف. استغل قادة البيجيدي مثل الرميد والداودي الفرصة للإدلاء بتصريحات وهم يقفون على جنبات المسيرة الشعبية وأمام بناية البرلمان وهم طبها سيتفوهون بكلام يصلح حسب اعتقادهم لدغدغة المشاعر والتغطية على موافقة حزبهم وإمضاءه على وثائق التطبيع التي جرت اخطر أطوارها في عهد توليهم مسؤوليات سياسية في حكومة النظام الرجعي.

هكذا نرى ان داخل جبهة دعم فلسطين ومناهضة التطبيع راي لا يريد ان يضع مسافة لا يمكن تخطيها مع المطبعين امثال البيجيدي وجمعيته الدعوية. يجب طرد هؤلاء بصفة واضحة من صفوف نضالات شعبنا ضد التطبيع ووضع شرط قائم لا يجوز التساهل معه وهو إصدار البيجيدي لبيان سياسي يتراجع فيخ صراحة عن توقيعه على التطبيع ويطلب ويقدم الاعتذار الصريح من الشعب المغربي. مل لم يقم بذلك فلا مكان له بين صفوف المتظاهرين سيرا او وقوفا ضد التطبيع. ويجب أن يفهم حلفاؤه في مجموعة النصرة أن عدم احترام هذا الشرط من شانه أن يوقف أي تنسيق معهم.

لا يمكن النجاح في مناهضة التطبيع بالاعتماد على الحشود وعلى ضخامة الكتلة البشرية الظاهرة في الصورة. إن وقف التطبيع يبدأ بالضرب على يدي المطبعين كلهم ومن دون استثناء بما فيهم البيجيدي وغيره من الأحزاب المخزنية والممخزنة.

مناهضة التطبيع عملية واعية راقية وهي تجسيد لنضال جسم حي يلفظ المطبعين والفيروسات الناقلة له وسط شعبنا او المبررة له فكريا وثقافيا وسياسيا.